

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية للبنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

لأطراف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية):

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية صك بسيط، ونصها لا يتجاوز بضع صفحات. وما تحظره واضح، وموجز، وقطعي، ومحدد. ولكن الاتفاقية صك مبدئي أكثر من كونها صكا إجرائيا. وهي تشمل أحكاما بشأن الرصد أو التحقق من الامتثال، وليست فيها أحكام تتعلق بإنشاء منظمة معنية بالتنفيذ، ولا تشمل أيضا تفاصيل عن الطريقة التي ينبغي بها التحقيق في المخالفات أو وسائل منظمة تساعد الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. ومع ذلك، ما زالت المعاهدة تمثل حاجزا فعالا ضد استحداث الأسلحة البيولوجية.

ومنذ العام ٢٠٠١، تعرض مستقبل اتفاقية الأسلحة

البيولوجية، بوصفها نظاما مرنا، للتهديد بسبب الممارسة والتذمر النابعين من النزاع حول وضع بروتوكول لتعزيز

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نأمل أن تحتتم اللجنة، اليوم، مناقشتها المواضيعية بشأن الأسلحة الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، وأن تبدأ بعد ذلك مناقشة جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي باجتماع طاوله مستديرة بمناسبة الذكرى الأربعين لبدء نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وما أن تنتهي تلك المناقشة، ستنظر اللجنة في مسألة الأسلحة التقليدية.

أعطي الكلمة الآن للسفير مسعود خان، ممثل باكستان، بوصفه رئيسا للمؤتمر الاستعراضي السادس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأجرى المؤتمر استعراضا كاملا لمواد الاتفاقية كل واحدة على حدة، ووافق على الإعلان الختامي الذي جسد رؤية مشتركة للاتفاقية وتنفيذها، وأنهى فجوة امتدت عشر سنوات، وحل العديد من المسائل التي كانت مصدر انقسام بين الدول الأطراف. وكانت تلك بحد ذاتها خطوة أساسية إلى الأمام، مهدت السبيل نحو تحسين العمل المشترك ضد تهديد الأسلحة البيولوجية.

ووافق المؤتمر كذلك على تدابير عملية عديدة، بما في ذلك ما يلي: برنامج عمل تفصيلي جديد لفترة ما بين الدورات ليساعد على ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية حتى المؤتمر الاستعراضي السابع في عام ٢٠١١؛ وتدابير محددة لتحقيق الامتثال العالمي للاتفاقية؛ وإجراء تحديث لآلية تدابير بناء الثقة، إيذانا باستعراض أكثر شمولا في عام ٢٠١١؛ واشترط أن تعين الدول الأطراف مركز اتصال وطني لتعزيز التنسيق بين مختلف جوانب التنفيذ الوطني والامتثال العالمي؛ وتدابير مختلفة لتحسين التنفيذ الوطني، بما في ذلك المادة العاشرة من الاتفاقية، المتعلقة باستخدام العلوم والتكنولوجيا البيولوجية في الأغراض السلمية؛ وأخيرا، إنشاء وحدة لدعم تنفيذ الاتفاقية، تلي الحاجة الطويلة الأجل للدعم المؤسسي لجهود الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية ذاتها والقرارات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية. وقد بدأت وحدة دعم التنفيذ عملها، وهي منشغلة حاليا في التحضير لاجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٧، الذي سيعقد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

وأما القرارات الأخرى المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي، فهي أيضا في طور التنفيذ. فالقرار المتعلق باتخاذ إجراءات منسقة لتشجيع غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقية بدأ يعطي ثماره، حيث أن أربع دول - ترينيداد وتوباغو، والجلبل الأسود، وغابون، وكازاخستان - انضمت إليها منذ اختتام المؤتمر. ونظام التوزيع الإلكتروني الآمن

الاتفاقية. وبعد سنوات عديدة من العمل تحطمت الجهود على جدار الاختلافات والاتهامات المتبادلة في عام ٢٠٠١. وبعد التعليق المثير للمؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠٠١، بدا أن الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الأسلحة البيولوجية تكاد تتوقف نهائيا.

ومن حُسن الطالع، أن ذلك لم يحدث. فأولا، بدأت فترة احتواء الضرر والإنعاش. وفي الدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي الخامس لأطراف الاتفاقية في عام ٢٠٠٢، نجحت الدول الأطراف في تنحية خلافاتها من أجل وضع برنامج العمل للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، الذي تعمل من خلاله بشأن مجموعة من المواضيع المحددة المتصلة بتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ولم يكن مفترضا أن يجري التفاوض أو الاتفاق بشأن تدابير ملزمة أو حتى توصيات. وبناء على ذلك، كانت التوقعات هزيلة. ومع ذلك فوجئ الكثيرون بنجاح العملية.

وقد بدأت العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٦، والذي كان لي شرف رئاسته، في مناخ من عدم الثقة والمرارة والتدمير. وشيئا فشيئا، تمكنا من تغيير المناخ إلى مناخ من التعاطف والمشاركة. وخيم الشك على نتائج المؤتمر الاستعراضي حتى يومه الأخير. وكان هدفي، بوصفي رئيسا للمؤتمر الاستعراضي، أن أمكن الدول الأطراف من أن تتجاوز خلافات الماضي وأن تضع اتفاقية الأسلحة البيولوجية على مسارها الجديد. إن الطريقة البناءة والعملية والواقعية التي استجابت بها جميع الدول الأطراف لذلك التحدي، بدون التخلي عن أهدافها الطويلة الأجل وموافقتها المبدئية، هي في النهاية التي أمنت نجاح المؤتمر. وأود أن أتقدم بالشكر الخالص لجميع المشاركين والمساهمين في تلك النتيجة، بما في ذلك الكثيرين من زملائي الحاضرين اليوم في جلسة اللجنة الأولى.

إنني أسعى جاهدا إلى إيجاد أوجه تآزر جديدة بين المنظمات والأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية التي تتعامل بشكل مباشر وغير مباشر مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد وجهت دعوة إلى المديرين العامين لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين العام للإنتربول لتشاطر منظور كل منهم مع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإعطائها فكرة عن الأعمال الهامة التي تقوم بها منظماتهم في مجالات مراقبة الأمراض، ومكافحة الأسلحة الكيميائية، ومناهضة الإرهاب البيولوجي. ويحدوني الأمل في أن تتمكن من تحقيق مشاركة المزيد من الأطراف الفاعلة والمنظمات ذات الصلة في ذلك الاجتماع. ومرة أخرى، من خلال العمل على إيجاد أوجه تآزر، مع موافقة الدول الأطراف، فإنني أحاول إشراك المنظمات غير الحكومية والصناعات بشكل أوثق في عمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولن نعمل وكأننا في صوامع، بل في أماكن مشتركة ومنفتحة، بينما يؤدي كل منا دوره الفريد ولكنه المساند في مكافحة التهديد المشترك للأسلحة البيولوجية.

وفي العام المقبل، سينتقل عملنا إلى المواضيع الهامة المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، بالإضافة إلى مواضيع التثقيف وتعبئة الوعي. إن التعامل مع سلامة وأمن الموارد البيولوجية، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع المشاركين في الأنشطة ذات الصلة يدركون التدابير الدولية والإقليمية والوطنية التي تنظم الأنشطة والمبادئ التي تستند إليها، سوف يقدم الكثير من أجل الاستمرار في التمتع بفوائد التكنولوجيا البيولوجية، وفي الوقت ذاته الحماية ضد أخطارها.

سوف تحتاج معالجة هذه المسائل مواصلة العمل مع المجتمعات العلمية والطبية والتجارية والثقافية. ولا بد لنا من وضع نهج تعاوني لمنع سوء استعمال العلوم والتكنولوجيا البيولوجية.

لتدابير بناء الثقة قد أصبح عاملا، والتدابير التي قدمت حتى الآن في عام ٢٠٠٧ متاحة حاليا في نظام التوزيع. وقد عينت دول أطراف عديدة مراكز الاتصال الوطنية، وهي تقيم اتصالات منتظمة مع وحدة دعم التنفيذ.

وكان اجتماع الخبراء المعقود من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام بداية برنامج العمل الجديد لفترة ما بين الدورات. ونظر الاجتماع في الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز التنفيذ الوطني والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن التنفيذ. وشارك خبراء وطيون من ٩٣ دولة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وكانت النتيجة أن وجد الخبراء من مختلف الإدارات والوكالات فرصة لتبادل المعلومات والخبرات. وحدد الاجتماع أوجه التآزر سواء في الوفود أو فيما بينها. وأعتقد أن الخبراء عادوا إلى عواصمهم للعمل مع حكوماتهم مزودين بمفهوم أوسع أفقا، وبأفكار جديدة وثقة أعمق. وبمرور الزمن، سيساعد ذلك على الارتقاء باتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى مستويات أعلى في جداول الأعمال الوطنية وسيعطي زخما جديدا للتنفيذ الوطني وأنشطة التعاون الإقليمية في العديد من الدول الأطراف. وهذا يمثل إلى حد كبير الدور الذي تؤديه اجتماعات الخبراء.

إن النتائج التي انبثقت عن اجتماع الخبراء ستثري اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا الأمل في أن تؤتي ثمارها التفاهات المشتركة بشأن التنفيذ الوطني وأنشطة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي التي كانت حلية في اجتماعنا في وقت سابق من هذا العام، وأن نشهد عملا فعالا من أجل اتخاذ إجراءات تتناسب مع حقائق الواقع للتصدي لتهديد الأسلحة البيولوجية.

تنفيذ التزامنا بعدم استحداث وإنتاج وتكديس هذه الأسلحة أو الاحتفاظ بها.

وبناء على ذلك، اعتمد رؤساء دول منطقتنا في اجتماعهم المعقود في غواياغويل في تموز/يوليه ٢٠٠٢، إعلانا ينشئ منطقة أمريكا الجنوبية للسلام والتعاون. وفي هذا الإعلان، أكد هؤلاء الزعماء من جديد التزامهم بحظر تركيب جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل واستحداثها وإنتاجها وحيازتها ونشرها وإجراء التجارب عليها واستخدامها، بما في ذلك البيولوجية والسّمية منها، وأيضا نقلها في بلدان منطقتنا.

لقد رسّخت دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة هذا الالتزام الدولي في الإعلان الأممي في الأمريكتين الذي تم اعتماده في المؤتمر الخاص المعني بالأمن، الذي عقد في مدينة المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وكذلك في القرار AG/RES/2107، الذي اعتمده، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، والذي أعلن منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، مؤكدا من جديد من خلال اتخاذ إجراءات عملية تطبيق اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن الأهمية بمكان أن يسلط الضوء على الجهود التي بذلتها الدول الأطراف خلال المؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونتيجته العملية المتمثلة في برنامج المتابعة فيما بين الدورات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وكذلك إنشاء وحدة دعم التنفيذ المعنية بتقديم المساعدة الإدارية عند التعامل مع الجوانب العملية لتدابير بناء الثقة. إننا نؤكد مجددا أهمية تزويد الاتفاقية بألية للتحقق بغية تعزيز تنفيذها والامتثال الفعال لأحكامها.

وفي عالم يتعرض لخطر متزايد من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، من الضروري استكشاف فرص

ويسرني أن أفيدكم بأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية في وضع جيد وعلى استعداد لمواجهة التحديات التي تواجهها. لقد أعطتنا النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي السادس أساسا صلبا لجهودنا. ويمكننا أن نشعر بشيء من الرضا من هذه النتيجة، خاصة في ضوء الصعوبات والانقسامات التي شهدناها في الماضي.

لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله: إن نجاح المؤتمر وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاته. فعلى جميع الدول الأطراف أن تواصل العمل الشاق لترجمة الكلمات إلى أفعال، والتغلب على خلافاتها المتبقية وتحويل رؤيتها المشتركة إلى واقع. وأنا واثق اليوم بأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية مستعدة لتقديم إسهام حقيقي وكبير في تقليل مخاطر صنع الأسلحة البيولوجية أو استعمالها من قبل أي طرف في أي مكان في العالم.

السيد بيرازا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشير، بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، إلى أنني سوف أدلي ببيانين، واحد حول الأسلحة البيولوجية والثاني حول الأسلحة الكيميائية. وسأتكلم أولا عن الأسلحة البيولوجية.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا والدول المنتسبة: إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا وشيلي.

إن دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة تؤكد مجددا على تعزيز التزامنا باتفاقية الأسلحة البيولوجية والإسهام فيها باتخاذ تدابير عملية وإيجابية. ونرحب مع الارتياح بالنتيجة التي أسفرت عن مؤتمر الاستعراض السادس المعقود في جنيف في عام ٢٠٠٦. وقد نجحت الدول الأطراف الـ ١٥٥ في هذه الاتفاقية في

الكيميائية حيز النفاذ. بمشاركة الأمين العام السيد بان كي مون والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير روغوليو فيرتير، من بين شخصيات مرموقة أخرى. وكان الاجتماع مناسبة لتسليط الضوء على التقدم المحرز خلال السنوات الـ ١٠ الماضية وللدلالة على أنه، من خلال العمل الجماعي، يمكن تحقيق نزع السلاح الحقيقي في إطار الأمم المتحدة.

إن بلدانا لا تملك أسلحة كيميائية ولا منشآت لإنتاجها. ونلاحظ في هذا الشأن أن الاتفاقية تكفل حق الدول الأطراف في طلب المساعدة والحصول عليها والحماية من استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها ونكرر من جديد نداءنا لتلك البلدان التي تملك أسلحة كيميائية أن تمتثل لالتزاماتها ضمن الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية وأن تقوم بتدمير مخزوناتها.

وفي الختام، ترغب دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والجنوبي والدول المنتسبة في التأكيد مجدداً على أن الاتفاقية هي أحد الصكوك القانونية الدولية الأساسية لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف التي تهدف إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. إننا نعيد التأكيد على التزامنا بالتعددية وهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة، بما في ذلك حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نُعلق الآن مناقشتنا الموضوعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى لكي يتسنى لنا البدء فوراً بالمناقشة الموضوعية بشأن القضاء الخارجي.

أعطي الكلمة أولاً للممثل سري لانكا ليعرض مشروع القرار A/C.1/62/L.34.

السيد كاريواواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار

للتعاون وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا بهدف الاستعمال السلمي للعلوم البيولوجية لصالح البشرية. ونؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة العمل بطريقة شفافة وبناءة في جميع المجالات من أجل الإسهام في تحقيق الطابع العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والسّمية وتدمير تلك الأسلحة.

وأنتقل الآن إلى بيان دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة حول الأسلحة الكيميائية. إن دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة تؤكد من جديد التزامنا بأهداف ومقاصد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والسّمية وتدمير تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نؤيد تنفيذها بصورة تامة وفعالة وغير تمييزية ونحث على مواصلة بذل الجهود لتحقيق طابعها العالمي.

وفي هذا الصدد، نلاحظ ازدياد مشاركة الدول في الاتفاقية. فاليوم، توجد ١٨٢ دولة طرفاً، تمثل ٩٨ في المائة من سكان العالم. ونهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها لتحقيق عالمية الانضمام للاتفاقية وتنفيذها على المستوى الوطني. ونحث كذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة عملها في هذه الاتجاه، وندعو الدول التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك.

ونحن بحاجة إلى تعاون أكبر وجهود متجددة من الدول الأطراف لكفالة تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً من خلال تطوير آليات من شأنها تعزيز تعاون البلدان المتقدمة النمو على وضع تدابير وطنية وعلى الوفاء بالواجبات المنبثقة عن الاتفاقية. وينبغي كذلك تعزيز الصناعات الكيميائية المكرسة للأغراض السلمية.

لقد عقدنا في الفترة الأخيرة اجتماعاً رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة

ومع ذلك، أدت أيضا التطورات التكنولوجية إلى نظريات ومفاهيم تسعى إلى استغلال الفضاء لأغراض عسكرية. إذ أنه تجري مناقشة أفكار مثل التحكم في الفضاء الخارجي واستعراض القوة فيه وعن طريقه. وليس من قبيل المبالغة إذا قيل إن الفضاء الخارجي مؤهل الآن ليصبح ساحة الحرب الرابعة للبشرية، بالإضافة إلى الأرض والبحر والجو.

ولكن ستكون أكبر الحماقات التي يرتكبها الجنس البشري السماح بأن يصبح الفضاء الخارجي الحلقة المقبلة لسباق التسلح، بينما يعيش معظم الناس على الأرض تحت خط الفقر ويتأثرون بصراعات متعددة الأوجه وكوارث طبيعية ومن صنع الإنسان على حد سواء. وفي هذه المرحلة، ليس بوسع البشرية ببساطة أن تتحمل سباق تسلح من ذلك النوع، ولا يمكنها أن تسمح بإهدار النفيس من المواد وموارد الطاقة من أجل استعراض القوة أو الهيمنة على تخم جديد.

إن الإرهاب، الذي يؤثر على أرجاء عديدة من العالم، سبب وجيه لقيّم المجتمع الدولي كيفية ضمان الأمن المدني في جميع أنحاء العالم. فنحن ملتزمون فرديا وجماعيا بالسعي من أجل التوصل إلى حلول لمكافحة ظاهرة الإرهاب المقيتة.

ومع ذلك، فحتى النهج القائم على الأسلحة أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه ليس حلا لضمان أمن البشر، ولا سيما في مكافحة الإرهاب، الذي قد يمثل أعنى تهديد للبشرية في هذه المرحلة. وفي ذلك الصدد، يتضح أن نشر الأسلحة المتطورة جدا أو قوة النيران لا يمكن أن تضمن تماما أمن حياة المدنيين في عالمنا المتعولم. ولذلك، فنقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي لن يكون عديم المعنى فحسب، بل سيخفق أيضا في حماية البشر على الأرض من مصادر ذات بأس كالجماعات الإرهابية. وبدلا من ذلك، يمكن استخدام الموارد التي ستكرس لأنظمة الأسلحة في الفضاء

A/C.1/62/L.34، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولعدة أعوام تشرفت سري لانكا، إلى جانب مصر بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة إلى اللجنة الأولى لاستعراض انتباه أعضائها والمجتمع الدولي. وفي بذلنا لذلك الجهد، ما برحنا نحظى بتأييد عدد كبير من الوفود الممثلة في اللجنة الأولى التي انضمت إلينا كمقدمين لمشروع القرار، والقائمة طويلة أطول مما يمكن أن تقرأ الآن. ويؤمن مقدمو مشروع القرار إيمانا راسخا بأن جوهر مشروع القرار الحالي ومضمونه يمثلان الإرادة العامة للغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي.

وقد جرى التأكيد مرارا وتكرارا في اللجنة الأولى، وكذلك في المنتديات الأخرى، على أن الفضاء الخارجي هو إرث البشرية المشترك، ولذا، يجب الاعتراف به على هذا النحو. ونتيجة للمهابة والاحترام اللذين صبغا نظرة الحضارات الإنسانية إلى الفضاء الخارجي والأجرام السماوية، منذ عصور بالغة القدم، وحيلا بعد جيل، ساد اعتقاد بأن الفضاء قد لمست يد القدرة الإلهية وأنه ينبغي لجوه الهادئ أن ينعم بالسلم إلى الأبد. ولذلك، فإننا نريد للفضاء الخارجي، بوصفه التخم المقبل للبشرية، أن يظل مجالا سلميا على الدوام لمصلحة جميع الكائنات الحية على كوكب الأرض.

وفي ظل التطورات التكنولوجية السريعة وغير المسبوقة، يستخدم الفضاء الخارجي الآن بصورة واسعة للأغراض السلمية. فأعداد كبيرة من السواتل التجارية والمركبات الفضائية تسبح في هذا التخم الأخير. ويُقدّر أنه، بحلول العام ٢٠١٠، سيبلغ إجمالي عدد السواتل حوالي ٢٠٠٠ ساتل. إن قدرتنا على استغلال الفضاء للأغراض السلمية مفيدة بطبيعتها لحياة البشر واستكشاف الفضاء الخارجي لأغراض مثمرة. وعليه، سيرتبط رفاه البشر ارتباطا وثيقا، أكثر من أي وقت مضى، بالسلم والهدوء في الفضاء الخارجي.

الشفافية في تشاطر المعلومات عن جميع الجهود الثنائية في هذا المجال.

ويرى مقدمو مشروع القرار أن لمؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لتزع السلاح - دوراً رئيسياً في معالجة هذه المسألة وفي بدء مفاوضات في الوقت المناسب بغية التوصل إلى اتفاق مناسب متعدد الأطراف. وتوقع أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، عاجلاً وليس آجلاً، من إنشاء لجنة مخصصة بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي تناط بها ولاية مناسبة ومتفق عليها لذلك الغرض.

وفي ذلك الصدد، من سوء الطالع أن التفاهات الطويلة الأجل بشأن هذه المسألة تتعرض الآن لخطر الانتكاس. ولكن كانت هناك عدة اقتراحات لمشروع القرار تقوم على المواقف الوطنية وأولويات عدد من الدول. ونحن، إذ نأخذ آراء جميع المعنيين بعين الاعتبار، وبروح التوافق والاعتراف بالتفاهم العام بشأن هذه المسألة، صغنا نصاً مشابهاً لنص القرار ٥٨/٦١ الذي اعتمد في العام الماضي مع بعض الاستكمالات الفنية. ويتوقع مقدمو مشروع القرار أن يحظى بأوسع دعم ممكن، يجسد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ولذلك، نتوقع أن يتمكن جميع أعضاء اللجنة من دعم مشروع القرار بوصفه تعبيراً عن الرغبة العامة لدى البشرية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي عاجلاً وليس آجلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أقترح الآن أن نبدأ مائدة مستديرة بشأن الذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. ولدينا ضيفان كريمان، هما السيد جيرار براشيه، رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية،

على أفضل نحو للقيام بالمهام المتعددة الأوجه والمتعددة الأبعاد التي تقتضيها مكافحة الإرهاب وحماية مواطنينا.

قد تنجم عن نشر أي سلاح في الفضاء الخارجي سلسلة من التداعيات الخطيرة المحتملة. فالكثيرون يرون أن التوازن الاستراتيجي القائم قد يعتريه التوتر إذا ما أصبح الفضاء الخارجي حلبة لأسلحة جديدة. وعلاوة على ذلك، فنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يهدد على نحو خطير أمن الممتلكات في الفضاء الخارجي وأن يلحق الأذى بالغلاف الحيوي للأرض وأن يبرز مسألة المخلفات الفضائية.

لذلك، أن الأوان للمجتمع الدولي كي ينظر حدياً في إجراءات مركزة ترمي إلى الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة للتفوق العسكري. ومن الواضح للغاية أن اتخاذ تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي سيكون أكثر فعالية وأقل تعقيداً وأقل كلفة من الخوض في وقف هذا السباق بعد انطلاقه. وستكون هناك فوائد واضحة للسلام إذا ما جعلنا الفضاء الخارجي ساحة للتعاون بدلاً من الصراع. ونتيجة لذلك، يمكن لفوائد الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي - التي تقتصر الآن في معظمها على عدد قليل من الدول التي لديها قدرات قائمة أو ناشئة على استخدام الفضاء - أن تتاح لمزيد من الدول بكلفة معقولة.

وفي ذلك الصدد، يود مقدمو مشروع القرار A/C.1/62/L.34 أن يعرضوه لتنظر فيه اللجنة الأولى وتعتمده. وكما قد يلاحظ الممثلون، أن النص، مثله مثل مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع في الأعوام الماضية، يذكّر بعدة اتفاقات دولية بشأن هذا الموضوع وبالتفاهات التي تم التوصل إليها في محافل أخرى بغية اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى البدء في مفاوضات لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويؤكد مشروع القرار على الطبيعة المكتملة للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ويشدد على أهمية زيادة

استكملت في إطار اللجنة ومن ثم قدمت للتوقيع والتصديق. وأولها، بطبيعة الحال، معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي تكلمت عنها من فوري. والثانية هي اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، التي فُتح باب التوقيع عليها ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٦٨. وبعدها لدينا اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية التي فُتح باب التوقيع عليها ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٢. وبعد ذلك هناك اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي التي فُتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٧٥، ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٦. أما الاتفاق الأخرى فهو يحظى بمكانة خاصة: الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى التي تُعرف أيضاً بمعاهدة القمر. ولم يصدق على هذه الاتفاقية الدولية سوى ١٣ بلداً. ولا يمكننا حقاً أن نقول إن هناك توافق آراء دولي بشأنها، على الرغم من أن الاتفاق قد دخل رسمياً حيز النفاذ.

كما أحالت وقدمت اللجنة إلى الجمعية العامة مجموعة من الإعلانات والمبادئ التي من الواضح أنها ليس لديها المفعول القانوني للمعاهدة أو الاتفاقية، لكن ذلك يمثل مرجعية سياسية هامة للاضطلاع بالأنشطة الفضائية. فعلى سبيل المثال، الإعلان الأول الذي اعتمد في عام ١٩٦٣، وهو بذلك يسبق معاهدة الفضاء الخارجي، حدد عدداً من المبادئ الأساسية التي أدرجت في المعاهدة. والمبادئ التي أدرجت مؤخراً هي: مبادئ عام ١٩٨٢ المنظمة لاستخدام الدول للسواتل الأرضية في الإرسال التلفزيوني الدولي المباشر؛ والمبادئ المتعلقة باستشعار الأرض من بعد من الفضاء الخارجي، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٦؛ والمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، التي اعتمدت في عام ١٩٩٢؛ وأخيراً، الإعلان

والسيد ماغنوس هيلغرن، الوزير المستشار في البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة - جنيف.

أرحب بهما وبدون أي تأخير، أعطي الكلمة للسيد جيرار براشيه.

السيد براشيه (فرنسا) (رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلعكم هذا الصباح، مستخدماً عرض شرائح، على التوقعات والتقدم المحرز في عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي أتشرف برئاستها في هذه المرحلة.

كما يعلم المشاركون، تمر في هذا الشهر الذكرى السنوية الخمسين لأنشطة الفضاء الخارجي والاستكشاف. فالبحث العلمي والاستكشاف والتطبيقات لاحتياجات المجتمع وأمنه والدفاع عنه هي الدوافع الرئيسية للأنشطة الفضائية في كل أرجاء العالم.

في هذا الشهر، وتحديدًا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لدخول معاهدة الفضاء الخارجي حيز النفاذ. تلك المعاهدة التي فُتح باب التوقيع عليها ودخلت حيز النفاذ في العام نفسه، في ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من الأطراف العاملة في الفضاء، الحكومية منها والخاصة على حد سواء، يستدعي نظرة جديدة في الحاجة المحتملة لوضع قواعد اللعبة، أو قواعد للسير على الطريق، تنظم المسيرة من شأنها المساعدة في جعل الفضاء الخارجي مكاناً آمناً يمكن تطوير الأنشطة فيه.

أنشأت الجمعية العامة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٥٩؛ وأدت اللجنة دوراً رئيسياً في وضع الإطار القانوني لأنشطة الفضاء.

سمحوا لي أن أستذكر بإيجاز المعاهدات الدولية الخمس - وبعض المشاركين يعرفونها حق المعرفة - التي

أو المدارات المتزامنة مع الشمس، وميلها بـ ٩٥ درجة نحو خط الاستواء.

وقد اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا، التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المبادئ التوجيهية المعنية بالتخفيف من آثار الحطام الفضائي في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي حزيران/يونيه، أقرت اللجنة بكامل أعضائها المبادئ التوجيهية، مما يشكل نموذجا رائعا للعمل من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن مجموعة من قواعد السلوك المعنية المتعلقة بعمليات الفضاء، وفي هذه الحالة، قواعد للحد من إنتاج الحطام في المستقبل. وقد تم التوصل إلى هذا التوافق في الآراء بعد عدة سنوات من العمل، الذي قامت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحطام بالتحضير له على نطاق واسع.

وأود أن أذكر بإحدى التوصيات الواردة في النص، التي أعتقد أنها ستعتمد هذا العام وهي تفادي تدمير السواتل بصورة متعمدة. ونأمل أن يحول اعتماد تلك المبادئ التوجيهية، في المستقبل، دون إجراء تجارب مثل التي حدثت في بداية هذا العام، والتي، كما يعلم بعضكم، أنتجت أكثر من ٢٠٠٠ قطعة حطام في المدار القريب من الأرض، أي، بزيادة تناهز ٢٠ في المائة في ذلك المدار.

وقد اقترح بعض الوفود والخبراء إجراء استعراض للمعاهدة المعنية بالفضاء الخارجي في مجموعها وتعزيزها، وما إلى ذلك. واليوم، ليس هناك، في واقع الأمر، أي توافق في الآراء بشأن فكرة إعادة فتح معاهدة عام ١٩٦٧ المعنية بالفضاء الخارجي، كما أنه ليس هناك أي توافق في الآراء، مثلما رأينا، بشأن وضع اتفاقية دولية جديدة.

ولكن، من جهة أخرى - وقد أثار هذا الأمر العمل الذي عُمل بشأن الحطام الفضائي - شعور مشترك على

الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصحتها، الذي اعتمد في عام ١٩٩٦.

بالإضافة إلى تلك الإعلانات، فإن اللجنة أعدت أيضا، لموافقة الجمعية العامة، عددا من مشاريع القرارات التي ترمي، بصورة عامة، إلى تعزيز، وإن أمكن، توضيح جوانب الاتفاقيات الدولية. وتنطبق تلك الحالة على القرار ١١٥/٥٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي يوضح مفهوم الدولة التي تُطلق الأجسام وهذا مفهوم قانوني هام جداً في قانون الفضاء.

وهذا الأسبوع، سأقدم إلى اللجنة الرابعة مشروع قرار بشأن وسائل تنفيذ اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية، وسيكون اعتماد التوصيات بشأن المبادئ التوجيهية التي من شأنها التخفيف من مخلفات الفضاء جزءا أساسيا من مشروع القرار الشامل المقدم كل عام من جانب لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى اللجنة الرابعة عن طريق الجمعية العامة.

كما يعلم المشاركون، إن مشكلة المخلفات الفضائية فائقة الخطورة. والصورة التي تظهر على الشاشة تهدف إلى بيان كمية مخلفات الأنشطة في الفضاء الخارجي على مدى الـ ٥٠ عاما الماضية، مع تركيز كبير نسبيا على المنطقة المجاورة مباشرة للأرض وبالقرب من المدارات الثابتة لها. وهناك عدد ينبغي أن نتذكره وهو أننا سجلنا وجود نحو ١٣٠٠٠ من قطع الحطام في الفضاء القريب، بينما لا يتعدى عدد السواتل النشطة ٦٠٠. ويعني ذلك أن نسبة حصة الحطام، سواء كان قطعاً صغيرة أو سواتل ممتدة، كبيرة إلى حد ما.

وتبين الشريحة المصورة التالية الحطام الموجود على مقربة من مدار الأرض، لا سيما في المدارات القطبية،

غير أنني أود أن أؤكد، مرة أخرى، على أن تلك المبادئ يجب أن تكون واقعية وفعالة، وأن تصمد في وجه الزمن. ومن أجل ذلك، ينبغي أن تستند إلى التحليل التقني القوي، والخبرة العملية للأطراف الفاعلة، لا إلى عملٍ لتحقيق التوازن السياسي قد لا يراعي الحقائق التقنية.

واسمحوا لي أن أذكركم أيضا بأن هذا النهج الذي يبدأ من القاعدة، يجب أن يستند بصورة راسخة إلى مبادئ معاهدة ١٩٦٧ المعنية بالفضاء الخارجي، ويجب، بصورة خاصة، أن يحترم المبادئ الأساسية للمعاهدة: أي حرية استكشاف الفضاء واستخدامه فضلا عن عدم الاستحواذ على الفضاء أو الأجرام السماوية.

وكما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لا تتناول بصورة مباشرة أوجه استخدام الفضاء الخارجي. غير أن ولايتها تشمل بالفعل أوجه الاستخدام غير العدواني للفضاء الخارجي في المجالين العسكري والمدني. وهي لا تميز بين الأنشطة العسكرية والمدنية، لكنها لا تتناول إمكانية نشر الأسلحة في الفضاء، لأن هذه المسائل ينبغي أن يعالجها مؤتمر نزع السلاح، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وتدرك الوفود هذه المسائل، وهي حاضرة في أذهان الممثلين عندما يناقشون أفكارا بشأن قواعد إضافية للسرعة على الطريق، وقواعد السلوك التي قد يتعين وضعها، لكفالة إمكانية استمرار استخدام الفضاء بصورة سليمة.

وكما يعلم الأعضاء، يوجد في إطار منظومة الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة التي تؤدي دورا هاما في تنظيم الأنشطة الفضائية واستحداث تطبيقات للتكنولوجيا الفضائية. وأهم هذه الوكالات معروفة جيدا وهي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي

نطاق واسع، بأن اتباع نهج، يقوم على الممارسة التقنية والعملية، من شأنه التمكين من وضع توصيات تحظى بتوافق الآراء، وعن الاتفاق على أساس تلك التوصيات، على مجموعة من قواعد السلوك التي ستحافظ على أقصى قدر من السلامة في الفضاء.

ومن الأمثلة التي توضح هذا النهج التقني الذي يبدأ من أسفل إلى أعلى، العمل الجاري بشأن سلامة مصادر الطاقة النووية في الفضاء. وفي الوقت الراهن، لدينا فريق عامل تابع للجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا يعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد وضع خطة عمل ثلاثية، يتعين أن تؤدي، في عام ٢٠١٠، أي بعد فترة قصيرة من الآن، إلى وضع إطار معني بالسلامة لجميع مصادر الطاقة النووية التي ستستخدم في الفضاء مستقبلا.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، خلال الجلسة العامة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، اقترحت، بصفتي الرئيس، أن تشرع اللجنة في صياغة قواعد سلوك لكفالة سلامة العمليات الفضائية، استنادا إلى نهج تقني، يقوم على تجارب الأطراف الفاعلة الحقيقية، سواء كانت حكومية أو من الدوائر التجارية. وسيطلب هذا الأمر مزيدا من التشاور قبل أن يتسنى إدراجه رسميا في جدول أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي العام المقبل، أعتقد أنه سيكون بمقدورنا أن نحرز تقدما بشأن هذه المسألة لإنشاء فريق عامل لديه ولايته وبرنامج عمله الخاصان به، بغية تحقيق نتيجة خلال فترة زمنية معقولة. وإذا ما تم الاتفاق على هذا النهج، فإن ذلك سيعني أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يمكن أن تضطلع تدريجيا بدور رئيسي في وضع مجموعة من قواعد السير على الطريق أو قواعد السلوك المعنية بأنشطة الفضاء.

الفضاء الخارجي بفيينا، على نحو محدد، لتيسير وصول الدول إلى الأدوات المتعلقة بالفضاء التي توفر الدعم في حالات الكوارث الوطنية.

وتدل هذه الشريحة المصورة على نموذج لمنظومة ليست منظومة الأمم المتحدة تحديدا، لكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمنظمتين متخصصتين، هما المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة البحرية الدولية. وتضطلع هاتان المنظمتان بدور هام للغاية في رصد النظام الساتلي الدولي للبحث والإنقاذ، الذي أطلقته كندا وفرنسا والاتحاد السوفياتي، الذي أصبح روسيا الآن، والولايات المتحدة. ويمكن ذلك النظام، حتى الآن، من إنقاذ أكثر من ٢٠.٠٠٠ شخص في حالة خطر بأعالي البحار، في أعقاب حوادث طيران أو حوادث في البر في مناطق نائية.

وأود أن أتناول بإيجاز أنشطة الفضاء. فكما يعلم الأعضاء، كانت الدوافع من وراء القيام بهذه الأنشطة، منذ أمد بعيد، اعتبارات استراتيجية، وكان المقصود منها التديل على القدرات التقنية. ومن الأمثلة على ذلك الرحلات الجوية السوفياتية الرائدة، مثل الرحلات التي قام بها يوري غاغارين عام ١٩٦١، وبرنامج أبولو للولايات المتحدة في الستينات ومطلع السبعينات، ومؤخرا رحلات رواد الفضاء الصينيين.

واليوم، يبدو أن الدافع وراء إطلاق المركبات الفضائية المأهولة هو الرغبة في الاستكشاف، وتجاوز الأفق، لا سيما هنا في الولايات المتحدة. غير أنني أعتقد أنه يمكنني القول إن الدافع السياسي، الذي كان هو الدافع الرئيسي على مدى الـ ٤٠ أو الـ ٥٠ سنة الماضية، ما زال قائما.

وكثيرا ما نتساءل عن السبب الذي يجعلنا نرسل الرجال والنساء إلى الفضاء. أعتقد أن هناك سببا - وليس سببا منطقيا على نحو خاص، إن صح التعبير. فقد علمنا

ينبغي أن أذكر أنه أقدم بوقتٍ كثير من الأمم المتحدة ذاتها، لأنه أنشئ قبل أكثر من قرن من الزمن. ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بتنظيم وتنسيق تخصيص الترددات فضلا عن الأجزاء المدارية للمدار الثابت بالنسبة للأرض.

ويضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بدور هام. ويبدأ المؤتمر العالمي للاتصالات بالراديو هذا الأسبوع، وستناول المسائل الأساسية لاستخدام سواتل الاتصالات السلكية واللاسلكية بالموجة "C Band". ويدل هذا الأمر على مدى أهمية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في تنظيم الأنشطة الفضائية.

كما تشارك منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في التطبيقات المتعلقة بالفضاء. وأود أن أشير، على نحو خاص، إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة المعنية بالحد من الكوارث. وهي لا تضطلع بدور محدد في تنظيم الأنشطة الفضائية فحسب، بل تعمل أيضا على استحداث تطبيقات، ومن ثم، الاضطلاع بدور هام في وضع أفضل الممارسات المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

ويشكل التدخل في حالة الطوارئ للتخفيف من آثار الكوارث نموذجا جيدا لنوع العمل الذي يمكن أن تشارك فيه هذه المنظمات. وتبين الشريحة المصورة صورة لنيو أورليز التقطت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بعد بضعة أيام فقط على حدوث إعصار كاترينا. ويشكل برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي أقرته الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، برنامجا صممه المكتب المعني بشؤون

ويمكن أن أضيف أن تلك عبارة مثيرة للخلاف إلى حد ما. وأعتقد شخصيا أن هذا النشاط سيكون أصعب مما يظنه البعض، سواء من الناحية التقنية، لا سيما بسبب القيود المتعلقة بالسلامة، التي ستصبح شديدة للغاية في حالة نقل الركاب، ومن الناحية المالية، لأن حجم السوق غير معروف في الحقيقة.

وأعتقد أن استخدام الفضاء الخارجي طوال القرن المقبل سيتطلب جهودا إضافية لوضع إطار قانوني وتنظيمي. بادئ ذي بدء، وببساطة، لأن بعض المعاهدات التي أشرت إليها آنفا لم تتم المصادقة عليها بعد من جانب بعض البلدان التي تقوم بأنشطة في الفضاء. وهذه ثغرة ينبغي سدها بسرعة. كما سيتعين على الدول أن تنفذ التزاماتها الدولية على الصعيد الوطني لضمان أن يشمل الإطار القانوني المحلي ما يترتب على الدول من التزامات. وكما شهدنا ذلك من ذي قبل، هناك بعض المسائل الأخرى التي ينبغي إضافتها، مثل التخفيف من أثر الحطام الفضائي، وكفالة سلامة مصادر الطاقة النووية، وغيرها من الأنشطة.

وأعتقد أن وضع قواعد السلوك يشكل نهجا جيدا لإحراز التقدم. وينبغي القيام بقدر معين من العمل، وهو ما توجزه هذه الشريحة المصورة. ومن بين الأمثلة على ذلك، عمل الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية. وأعتقد أننا قد نسمع عن أنشطة أخرى من هذا النوع.

وفي الختام، أعتقد أن النشاط الفضائي سيظل مثيرا للغاية في القرن الحادي والعشرين. لأنه ينطوي هنا على خليط عجيب من الاعتبارات الاستراتيجية، والتحديات التكنولوجية، والاكتشافات العلمية، وبطبيعة الحال، الإسهامات في المجتمع البشري والتنمية المستدامة. وأعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة الاستمرار في الاضطلاع بدور أساسي، كما دأبت على ذلك حتى الآن، في تحديد الإطار

تاريخ البشرية برمته أن اكتشف مناطق جديدة، واستكشاف القارات، وتسلق أعلى قمم الجبال، واكتشاف المناطق القطبية وسير أغوار قاع المحيطات، كلها أمور لم تكن تعتبر كاملة أبدا حتى يكون الرجال أو النساء قد أنجزوها وحكوا عنها. وبالتالي، هناك بعد إنساني لهذا النوع من الاستكشاف الذي لا جدال فيه. وحتى من وجهة النظر العلمية الصرفة، يمكن للمرء أن يقول إن الكثير من هذا العمل يمكن أن تقوم به روبوتات، تتسم بقدر متزايد من التعقيد.

وعلى نحو عام، سيتمثل الدافع وراء القيام بنشاط فضائي غير عسكري، في القرن الحادي والعشرين، في هدفين متناقضين. الهدف الأول هو المشاركة في الاستكشاف. فنحن نشهد تجدد الاهتمام بالاستكشاف، لا سيما برنامج الولايات المتحدة الطموح. كما نشهد هذا الأمر أيضا في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في الصين، والهند، واليابان. وما سنشاهده هو ازدياد الاستكشاف، سواء بالتعاون مع الولايات المتحدة، أو ربما بالتنافس معها. وكيفما كان الحال، سيتمثل عنصر هام من عناصر هذه الأنشطة في تحقيق الاكتشافات.

ويتمثل الهدف الثاني الراسخ في استحداث تطبيقات يستفيد منها المجتمع البشري استفادة مباشرة. وهنا، سمحوا لي أن أستشهد بتقرير ممتاز أصدرته عام ٢٠٠٥ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بعنوان "الفضاء عام ٢٠٣٠: معالجة التحديات المجتمعية". ويشكل وثيقة شاملة بشأن تطبيقات الفضاء. وأوصيكم بالإطلاع عليه.

وبطبيعة الحال، والأهم من هذين المجالين، قد تكون هناك أنشطة جديدة حقا. فعلى سبيل المثال، قيل الكثير عن إيجاد فرص جديدة للقيام بأعمال تجارية من خلال تنظيم رحلات إلى الفضاء، يشار إليها أحيانا بـ "سياحة الفضاء".

و/أو إبرام اتفاقات إضافية من شأنه أن يساعد على ضمان استمرار استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وتتمثل النقطة الثانية الواردة في تقرير السفير ماير في أنه كان هناك اهتمام كبير بما يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تقدمه من إسهام في هذا الصدد، وقدم العديد من الاقتراحات المحددة. ولوحظ أن هذه التدابير يمكن أن تكون مكتملة لأي صك قانوني دولي في نهاية الأمر فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والنقطة الثالثة أنه تم هذا العام وبطريقة شاملة استعراض عناصر معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

والنقطة الرابعة - واعتقد أن المتكلم السابق تطرق لهذا - أنه كان هناك تأييد واسع بين الدول في المؤتمر لإقامة حوار بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأنا متأكد من أن المشاركين لاحظوا أن تلك النقاط الأربع صيغت بعناية كبيرة في التقرير بغية التعبير عن التنوع الواسع في الآراء في إطار المؤتمر بطريقة كانت مقبولة للجميع عموماً. وبطبيعة الحال، لا يمكن لتلك النقاط أن تبرز الصورة الكاملة للمناقشات الجوهرية للغاية وغير الرسمية بشكل أساسي التي عقدت في المؤتمر هذا العام. ولذلك، سأحاول أن أتوسع أكثر في نقطتين، هما تحديدًا، المعاهدة المقترحة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، و التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وبعض الأفكار المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة.

ولكنني أود، أولاً، أن أتطرق إلى مصطلح "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". فقد ظل منع حدوث

القانوني الدولي بغية تيسير أوجه الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتشجيع التعاون الدولي لما فيه مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد براشي على بيانه المشوق فعلاً. فهو لم يتركنا في الفضاء، بل نجح، بلغة محددة للغاية، في إطلاعنا على لب الموضوع. وأعطي الكلمة الآن للسيد ماغنوس هيلغرين.

السيد هيلغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيراً أنه طلب مني أن أشارك في هذا الفريق المعني بجوانب نزع السلاح المتعلقة بمسائل الفضاء الخارجي. وسيتطرق بياني بشكل رئيسي إلى كيفية معالجة مسألة الفضاء الخارجي خلال الأعوام الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بتركيز خاص على دورة عام ٢٠٠٧، التي عمل خلالها بلدي، السويد، بوصفه أحد رؤساء المؤتمر.

ولكن قبل أن أدخل في جوهر المسألة، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بالشخص الذي ربما كان ينبغي أن يدلي بهذا البيان لولا أنه انتقل إلى مهام أخرى هامة في إطار السلك الدبلوماسي لبلده، ألا وهو، السفير بول ماير ممثل كندا، الذي عمل هذا العام منسقا لبند جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وقاد المداولات الموضوعية بشأن هذه المسائل بمهارته المعتادة وخبرته. وأرجو من الوفد الكندي أن ينقل شكرنا إلى بول.

وفي تقرير السفير ماير لمؤتمر نزع السلاح - الذي يمكن، لمن لم يطلعوا عليه، أن يجده في الوثيقة CD/1827 - أبرز، في جملة أمور، أربع نقاط.

أولاً، مع أن هناك تأييداً واسعاً للاتفاقات القائمة ذات الصلة بأمن الفضاء الخارجي، ثمة اعتراف بين الدول بأن تنفيذ هذه الاتفاقات وإضفاء الطابع العالمي عليها يمكن تحسينهما أو تعزيزهما. وتعتقد دول عديدة أن اتخاذ تدابير

لن أبرز آراءهم بصورة وافية، ولكنني سأحاول. وعلى سبيل المثال، فإن إحدى المسائل التي نوقشت هي أين يبدأ الفضاء الخارجي؟ يقول البعض إنه يبدأ على بعد ١٠٠ كيلومتر فوق سطح الأرض. ويود آخرون أن يبدأ حيث ينتهي الهواء، على بعد ٤٠ كيلومترا تقريبا فوق سطح الأرض. وهناك آخرون أيضا يقولون "لا نحاول تحديد هذا الأمر. فقد حاول أصدقاؤنا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية القيام بذلك وحتى الآن لم ينجحوا". ويشير البعض إلى أن التحديد الصارم ليس أمرا لازما بشكل مطلق لأغراض المعاهدة التي يجري مناقشتها في المؤتمر، طالما أن المعاهدة ستحدد أي جسم موجود في الفضاء الخارجي بأنه جسم موجود في المسار المداري، وهو أمر لا يمكن أن يحصل سوى في ما نعبه عموما بالفضاء الخارجي.

والنقطة الأخرى التي أثرت هي أن الفضاء الخارجي مسلح بالفعل، نظرا لأن هناك العديد من الأسلحة التي تشمل عناصر قائمة في الفضاء، وليس أقلها لأغراض التوجيه. ولذلك، فإن المناقشة التي نجرها ستكون مناقشة لا داعي لها. وبطبيعة الحال، فإن تلك الحجة صحيحة؛ نعم، إن الفضاء الخارجي مسلح. ولكن لذلك السبب، لم يعد كثير منا نحن في مؤتمر نزع السلاح يتكلمون عن "تسليح" الفضاء الخارجي، بل يتكلمون عن منع "نشر الأسلحة" في الفضاء الخارجي. ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أمر لم يحصل بعد.

ولذا، ماذا ستحظر المعاهدة التي تقترحها بعض الدول؟ ومعظم الأشخاص يجادلون بأنها ينبغي أن تحظر كلا من نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والأسلحة الموجودة على الأرض الرامية إلى مهاجمة الأجسام الفضائية. ونظرا لأن القذائف التسيارية، على سبيل المثال، ليست موجودة في المدار وبالتالي لا تعرف بأنها أجسام فضائية، فإن المعاهدة بالصيغة التي تناقش بها اليوم لن تحظر المنظومات

سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بندا مدرجا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ فترة طويلة. وفي كل عام بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، كان المؤتمر ينشئ هيئة فرعية للتصدي لهذه المسألة. وأبجز الكثير من العمل المفيد خلال تلك الأعوام، سواء بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة محتملة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبشأن تدابير بناء الثقة. لكن، ومنذ عام ١٩٩٥، لم يتسن إنشاء هيئة فرعية بشأن هذه المسألة. واستمرت المناقشة كل عام في المؤتمر بكامل هيئته، بدون إحراز أي تقدم جوهري وحقيقي.

وفي بعض الأحيان، بدت المناقشة محصورة في معنى مصطلح "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". ويبدو لي أن الجميع يتفقون على أنه لم يحصل، في أي وقت، أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ويجادل الجميع بأن حدوث ذلك السباق سيكون إلى حد بعيد أمرا غير مرغوب فيه. ويجادل البعض بأنه لا يوجد خطر حالي لحدوث ذلك السباق وأن علينا ألا نولي أي أولوية كبيرة لمنعه. ويولي آخرون، من جهة أخرى، أولوية كبيرة للتدابير الوقائية المبكرة، بما في ذلك في شكل عقد معاهدة ملزمة قانونا بغية الابتعاد عن هذه المناقشة اللغوية والفلسفية في بعض الأحيان، ظلت المناقشة في المؤتمر في الفترة الأخيرة مركزة ليس على عقد معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بل على عقد معاهدة من شأنها أن تمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهو ما يسمى بمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ما هي المسائل الرئيسية المعنية والحجج المقدمة في المناقشات غير الرسمية التي عقدت هذا العام بشأن عقد معاهدة محتملة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي؟ وأقدم اعتذاري لجميع الذين

جرت في مؤتمر نزع السلاح هذا العام أظهرت أنه يلزم القيام بالكثير من العمل قبل أن يحصل ذلك السؤال على أي إجابة مرضية. ويجادل البعض بأننا ينبغي أن نبدأ التفاوض بشأن معاهدة معيارية بدون أي إجراءات للتحقق وأن نترك هذه المسألة لاحتمال وضع بروتوكول في المستقبل. ويقول آخرون إن التحقق لا يمكن أن يكون فعالا بشكل واف وإن تلك حجة إضافية ضد محاولة التفاوض على تلك المعاهدة.

وأخيرا، هناك من يجادلون، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة أخرى ناقشناها في مؤتمر نزع السلاح، وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بأن مسألة التحقق ينبغي عدم فصلها عن الجوانب الأخرى من المعاهدة وأنه ينبغي معالجتها في سياق المفاوضات، والسعي إذا أمكن إلى إجراء فعال للتحقق.

بوسعي أن أمضي في بياني وأن أذكر العديد من القضايا الأخرى التي يجب تناولها. على سبيل المثال، إذا أردنا التوصل إلى إبرام هذه المعاهدة على الإطلاق يجب أن نناقش أحكام بدء نفاذها، والتي أعتقد أنه يجب فيها استخلاص العبر الشديدة من تجربة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن الإنصاف أن نقول إن المناقشات التي جرت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي قد أثبتت بوضوح أنه مازال أمامنا الكثير من العمل والكثير من المسائل التي لم تُحسم. ولكني أقول أيضا إن وفودا عديدة ترغب في المشاركة في المزيد من هذا العمل.

أخيرا، أنتقل إلى بعض الملاحظات بشأن مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة، والتي كانت هذا العام الشق الآخر من مناقشات المؤتمر لقضايا الفضاء الخارجي. ورغم

الدفاعية الأرضية المضادة للقذائف التسيارية، أي المنظومات التي لا ينشر عنصرها الهجومي في الفضاء.

وثمة سؤال آخر هو ما الأمر الذي يشكل فعلا سلاحا في الفضاء. والبعض يؤكد، عن حق، أن أي جسم فضائي يمكن تسييره يمكن أن يرتطم بشكل متعمد بجسم آخر موجود في الفضاء وبالتالي يمكن اعتباره سلاحا. ولدى الآخرين رأي تقليدي أكثر أو أضيق بشأن الكيفية التي سيكون عليها فعليا أي سلاح معين، وهو أمر مماثل لتعريف "السلاح" الذي نستخدمه على الأرض، أي أن السيارة ليست سلاحا، ولكن المدفع سلاح، بالرغم من أنه يمكن استخدام كليهما للقتل.

والسؤال الآخر هو ما إذا كان ينبغي للمعاهدة أن تحظر استحداث واختبار الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل أو أن تحظر استخدام هذه الأسلحة فحسب. وفي الواقع، فإن اختبار الصين في ١١ كانون الثاني/يناير من هذا العام لمثل ذلك السلاح الذي، كما يعلم المشاركون، أنشأ كميات كبيرة من الحطام الفضائي، جرت مناقشته بصورة واسعة في المؤتمر هذا العام، وهذا الأمر استرعى الانتباه إلى أهمية تسوية هذه المسألة بطريقة واضحة.

وبلدي من ضمن البلدان التي تدعو إلى اتخاذ نهج شامل. ونشعر بالقلق من أننا إذا لم نحظر سوى استخدام هذه الأسلحة، فإن احتمال الاستحداث المستمر لتلك الأسلحة من جانب بعض البلدان - ومن المرجح البلدان التي لديها أكثر البرامج الفضائية تطورا - من المحتمل أن يحدث آثارا مزعزعة للاستقرار. ولكن تلك مسألة يبدو أنها تحتذب آراء متنوعة للغاية بين أعضاء المؤتمر.

وهناك مسألة أخرى تتمثل في ما إذا كانت تلك المعاهدة ستكون قابلة للتحقق منها. واعترف بأن هناك سؤالا صعبا للغاية وتقني الطابع، وأقول إن المناقشة التي

سأهني بياني معربا عن تطلعي إلى دورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن خالص أمني أنا على الأقل، وأمل أن يكون أيضا أمل كل واحد آخر، في أن يتسنى اتخاذ قرار مبكر بشأن برنامج للعمل يتضمن عملا جوهريا بشأن قضايا الفضاء الخارجي، وذلك على غرار الاقتراح الذي طرحه رؤساء المؤتمر الستة لهذا العام، والمسمى اقتراح L.1 (انظر CD/2007/L.1). وفي رأبي أن القضايا قائمة وأن الوقت مناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن ذلك البيان كان مثيرا للاهتمام والإعجاب الشديدتين. لقد دل على أن مؤتمر نزع السلاح يعمل بشكل حثيث على قضايا مثيرة جدا للاهتمام والتي يمكن أن تحدد مستقبل كوكبنا.

نتنقل الآن إلى فترة غير رسمية للأسئلة والأجوبة وتبادل الآراء مع المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة.

عُقدت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نستأنف الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن جوانب نزع السلاح للفضاء الخارجي.

السيدة فروست (كندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد هيلغرين، ممثل السويد، على ملاحظاته الطيبة. وسنسعى لنقلها إلى السفير ماير.

لقد أسعد كندا أن تقوم بدور المنسق لبند جدول الأعمال المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي خلال المناقشات التي جرت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ولقد أشار تقرير المنسق (CD/1827)، المرفق الثالث) إلى بعض النتائج الأولية، ومنها ضرورة تحسين تنفيذ وتعميم الاتفاقات القائمة المعنية بأمن الفضاء الخارجي؛ ومساهمة الشفافية وتدابير بناء الثقة في تعزيز أمن الفضاء؛

أن هذه التدابير غالبا ما تُعتبر أكثر تواضعا من فكرة وضع معاهدة ملزمة قانونا فإن كثيرين يجادلون اليوم بأنها تمثل طريقا أكثر واقعية وعملية نحو تحقيق هدف الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ولقد تم طرح العديد من الاقتراحات المحددة من جانب الدول والخبراء العلميين البارزين. وسمعنا بعضها في عرض السيد براشيت في وقت سابق، وهي قواعد الطريق، وقواعد السلوك، ومدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. ونوقشت هذه الاقتراحات هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، وسيكون من المناسب أيضا أن أشير إلى أنها وردت أيضا في ردود الدول الأعضاء على القرار ٧٥/٦١ الذي أوصت به اللجنة الأولى، والذي اعتمد في العام الماضي. وبصفتي مواطنا من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أود بالطبع أن أذكر على وجه الخصوص الرد الذي قدمه الاتحاد الأوروبي على هذا القرار والذي يقترح وضع مدونة شاملة لقواعد السلوك بشأن الأجسام الفضائية والأنشطة الفضائية.

إن مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة تبرز، كما ذكر من قبل السيد براشيت، أهمية توثيق الروابط والتعاون بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأهمية تحقيق الحد الأقصى من التعاون، وكذلك تفادي الازدواجية. وعلى سبيل المثال، يمكن التعامل مع معظم جوانب مدونة قواعد السلوك بطريقة مفيدة جدا ضمن الخبرة القانونية والتقنية للجنة الفضاء الخارجي، وإنني أرى أن هذا ما أمر سيحدث على الأرجح. ولكن نتيجة هذه المناقشات التقنية يمكن أيضا أن تساهم في المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الإطار الأوسع لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو تسليحه. وأعتقد أن هناك الكثير من مجالات التعاون، وينبغي استثمارها إلى أقصى حد ممكن.

وتعتقد كندا اعتقاداً راسخاً بأن جميع الدول تتشاطر المسؤولية عن ضمان استمرار عدم تهديد أفعال البشر لإمكانية وصول المجتمع الدولي إلى الفضاء الخارجي واستخدامه. يجب على جميع الدول أن تتفق على هذا الهدف المشترك لمصلحة الأجيال المقبلة، وإلا ستخاطر بالفضاء على عصر الفضاء في الوقت الذي قد بدأ فيه من فوره.

وفي نهاية المطاف، إن حجر الزاوية في إقامة بنية متعددة الأطراف لأمن الفضاء سيكون التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على فرض حظر ملزم قانوناً وذي نطاق ملائم لنشر الأسلحة في الفضاء. وترحب كندا بالمساهمة التي قدمتها وفود عديدة في المناقشات التي دارت حتى الآن بشأن الشكل الذي ستأخذه هذه المعاهدة المتفاوض عليها وما ستحتاج إليه من حيث التعاريف والنطاق والتحقق والمشاركة، وغير ذلك.

وتعتقد كندا أن المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في الحفاظ على القدرة الآمنة والمستدامة على الوصول إلى الفضاء واستخدامه وعدم وجود أخطار تأتي من الفضاء تقتضي دبلوماسية وقائية ونقاشاً. والتحدي المشترك لنا هو أن نضع جهودنا من أجل بناء الثقة المتبادلة وضمن أمن الفضاء. وآمل من مناقشاتنا هنا في اللجنة الأولى وبعد ذلك في المحافل الأخرى، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، أن تقربنا أكثر من مواجهة هذا التحدي.

السيد بتاكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن ردهة هذا المبنى تحتوي على ما يذكرنا بنصف القرن الأول من عصر الفضاء. إذ يتدلى من السقف نموذج مصغر لسبوتنيك، ١ أول ساتل صناعي للأرض. واليوم يطلق المؤرخون على فترة الـ ١٢ عاماً الفاصلة بين إطلاق سبوتنيك الأول وأول هبوط لرواد فضاء أمريكيين على سطح القمر اسم عصر سباق الفضاء. وفي الولايات

ودعم إجراء المزيد من الحوار بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتم أيضاً استعراض عناصر معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.
(تكلمت بالفرنسية)

ما زلنا نتابع تنفيذ مبادرات عملية بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالفضاء في عدد من المحافل إلى جانب مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب باعتماد لجنة الفضاء الخارجي للمبادئ التوجيهية للحد من الحطام الفضائي. ومما لا شك فيه أن هذه الأمور ستساعدنا على الحفاظ على إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء. ويجري تنفيذ عمل أولي مفيد على الصعيد الدولي بشأن مسألة المبادئ التوجيهية الممكنة لتنظيم حركة المرور في الفضاء. وهذا أمر ينبغي تشجيعه، بالنظر إلى طابع الازدحام المتزايد للفضاء والمخاطر الناجمة عن هذا النشاط المتزايد.

وتؤيد كندا طائفة من الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية في الأنشطة الفضائية من أجل المساهمة في جهود بناء الثقة. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، يمكن لمدونات قواعد السلوك أن تكون آليات عملية للمساعدة على تحديد أفضل الممارسات وقواعد الطرق الأساسية للفضاء الخارجي.
(تكلمت بالانكليزية)

إجمالاً، لا تزال مقتنعين بضرورة وضع مفهوم متسع وشامل بشكل متزايد لأمن الفضاء لا يعالج تسليح الفضاء الخارجي فحسب، بل يعالج أيضاً الأبعاد العسكرية والبيئية والتجارية والمدنية الأوسع نطاقاً للفضاء. والخطوات العملية نحو تحقيق فهم مشترك لأمن الفضاء - وهي خطوات تشمل أهدافاً يمكن تحقيقها واقعياً - يمكن أن تضع أساساً لنظام أكثر شمولاً، يمكن إقامته في السنوات المقبلة.

استكشاف الحدود النهائية والعمل والعيش معا. وتشارك الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا وكندا واليابان والبرازيل بمواردها وخبراتها في هذا الجهد التعاوني، والذي يبني على سنوات من التعاون السلمي والتنمية.

هذه الفلسفة للاستخدام والاستفادة السلميين والمشاركين هي فلسفة راسخة بقوة في سياسة الفضاء الوطنية للولايات المتحدة، والتي وقعها الرئيس بوش في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتلزم هذه السياسة الولايات المتحدة إلزاما شديدا بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى المستقبل، تتوقع الولايات المتحدة استمرار الآمال في تحقيق تعاون دولي موسع في الوقت الذي يعود فيه البشر إلى القمر ويخططون فيه لمشاريع استكشافية جديدة.

لقد تجلّت الحاجة إلى هذا التعاون في وقت سابق من هذا العام، وذلك عندما قامت الصين بالتدمير المتعمد لساتل أرصاد جوية تابع لها بقذيفة صعود مباشر ومضادة للسواتل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويقدر الخبراء أن المخلفات التي نتجت عن تلك التجربة تشمل أكثر من ٢٠٠٠ قطعة يمكن تعقبها و ٣٣٠٠٠ قطعة أخرى حجمها أكثر من سنتيمتر واحد لكنها صغيرة جدا بحيث لا يمكن تعقبها. وسيبقى معظم هذه المخلفات لسنوات طويلة من القرن الثاني والعشرين، مما سيمثل خطرا شديدا على رحلات البشر إلى الفضاء وغيرها من الأنشطة السلمية في المدارات المنخفضة حول الأرض.

وتأمل الولايات المتحدة في أن تزود الصين المجتمع الدولي بقدر أكبر من المعلومات بشأن الدوافع وراء إجراء تجربتها المضادة للسواتل والظروف المحددة التي أحاطت بها. وأثارت تجربة الصين شاغلا دوليا إزاء الأخطار التي شكلتها تلك التجربة على رحلات البشر إلى الفضاء وغيرها من

المتحدة كان ذلك السبق التكنولوجي الذي حققه الاتحاد السوفياتي، مقرونا بالطابع المبهم للمجتمع السوفياتي، قد أثار المخاوف من وجود فجوة في مجال القذائف. وردا على ذلك، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ سلسلة واسعة النطاق من البرامج المتعلقة باستكشاف الفضاء شملت تطبيقات مدنية وعسكرية معا.

ورغم أن هذه المنافسة الفضائية كان دافعها اضطرابات الحرب الباردة فإنها أسفرت عن نتائج ثبت أنها نعمة للبشرية جمعاء. والاستثمارات التي خصصها عدد من الدول لبحوث وتكنولوجيا الفضاء قد أدت إلى توليد قدرات جديدة في البحث العلمي والاتصالات ورصد البيئة والملاحة والاستشعار عن بعد.

وفي الوقت الذي يجي فيه العالم الذكرى السنوية الخمسين لسبوتنيك ١، تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة أداء دور قيادي في الاستخدامات السلمية للفضاء. وتفتخر الولايات المتحدة أيضا بمساهماتها في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء وصون مبدأ حرية الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية من قبل جميع الدول. وشملت هذه الجهود الدبلوماسية إعلان الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ للمبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه (القرار ١٩٦٢ (د-١٨))، التي شكلت الأساس للأفكار الهامة لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وساعدت هذه المبادئ على إنهاء عصر سباق الفضاء في الحرب الباردة. كما أنها مهدت الساحة لاستمرار التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء وتطبيقاته.

إن محطة الفضاء الدولية، التي ستمر فوق رؤوسنا فوق نيويورك هذا المساء على ارتفاع أكثر من ٣٥٠ كيلومترا، هي اليوم محور الرغبة الجماعية للبشر في

الأخرى مما سيؤدي إلى فهم أفضل لأنشطتها الفضائية الحالية والمخطط لها.

ختاماً، اسمحوا لي أن أشير إلى ما تراه الولايات المتحدة غير مثمر بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين في الفضاء الخارجي. فكما قلنا مراراً وتكراراً، في هذا المنبر وغيره، ترى الولايات المتحدة أن المناقشات المتعلقة بمزايا المعاهدات لمنع ما يسمى بتسليح الفضاء الخارجي عملية لا فائدة منها. فقد أظهرت الخبرة الطويلة عدم جدوى محاولة تعريف ما يمثل سلاحاً فضائياً أو التحقق بصورة فعالة من أي حد مقترح لهذه الأسلحة.

بناءً عليه، فستستمر الولايات المتحدة في معارضة تطوير نظم قانونية جديدة أو قيود أخرى تسعى إلى منع الوصول إلى الفضاء الخارجي أو استخدامه أو الحد من ذلك الوصول. وسنعارض بشدة أيضاً أية محاولة، تبدو جذابة في ظاهرها لكنها حاوية في جوهرها، لإيجاد صلات بين السعي إلى الشفافية الواقعية وتدابير بناء الثقة، من ناحية، وأي قيود وعقبات ملزمة قانوناً على تحديد الأسلحة الفضائية من ناحية أخرى. إن المرء لا يحتاج بالضرورة إلى معاهدة لتعزيز الممارسات الجيدة والتفاهم المشترك؛ بل يحتاج إلى حسن النية والإرادة الخيرة.

منذ السبعينات، توصلت خمس إدارات أمريكية إلى نفس النتائج التي مفادها استحالة التوصل إلى اتفاق لتحديد الأسلحة في الفضاء بصورة يمكن التحقق منها بفعالية ويكون ذا مغزى عسكري. وبالفعل، جرت خلال إدارتي كارتير وريغان مفاوضات منفصلة وفشلت لأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم التمكن من الاتفاق على نطاق التغطية واستحالة تحديد وسائل فعالة للتحقق من الامتثال لأي من هذه الاتفاقات. وآن الأوان للمجتمع الدولي أن يتجاوز المناقشات العقيمة وغير الضرورية بشأن مزايا المعاهدات التي

الأنشطة الفضائية السلمية، وتم إجراؤها دون إخطار مسبق أو التشاور مع الدول الأخرى. وأجريت التجربة المضادة للسواتل بصور تتنافى مع المبادئ التوجيهية للتخفيف من المخلفات التي وضعتها جماعتان دوليتان، تضم كلتاها خبراء فضاء من الحكومة الصينية.

ولئن كان من الواضح أننا جميعاً قلقون بشأن تجربة الصين المضادة للسواتل، فإن الولايات المتحدة لا ترى في تدمير الصين لساتلها في ١١ كانون الثاني/يناير أي داعٍ لسباق تسلح في الفضاء الخارجي. بل إن الولايات المتحدة ستستمر في السعي إلى تدابير من شأنها حماية مصالحها الوطنية الحيوية في الفضاء، بما في ذلك التعاون مع الدول المرتادة للفضاء وتلك الناشئة في هذا المضمار على حد سواء، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية قدراتها الفضائية والرد على التدخل المتعمد في منظومتها الفضائية.

وقد ظلت الولايات المتحدة واضحة تماماً بشأن مبادئ سياساتها المتعلقة بالفضاء. ففي الصفحة الأولى نفسها من الوثيقة التي تحدد آخر سياساتنا، تؤكد الولايات المتحدة على التزامها الثابت بمبدأ إمكانية الوصول بحرية إلى الفضاء، واستخدامه، من جانب جميع الدول للأغراض السلمية.

إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الدول الأخرى على توسيع نطاق فوائد الفضاء وتعزيز اكتشافه واستخدامه لحماية للحريات في جميع أنحاء العالم وتعزيزها لها. فكل ما نطلبه في المقابل أن نُظهر الدول الأخرى شفافية مماثلة بشأن نواياها في الفضاء.

وترحب الولايات المتحدة ببيان سياسة الفضاء المشتركة الذي صدر مؤخراً عن وكالة الفضاء الأوروبية والاتحاد الأوروبي. ونضم صوتنا إلى صوت أصدقائنا في أوروبا في تشجيع الدول والمجموعات الإقليمية على جعل سياساتها الخاصة بالفضاء أكثر وضوحاً وفهماً للدول

روسيا والاتحاد الأوروبي، وكذلك الاقتراحات الجيدة التي قدمها الخبراء الفنيون في قطاع الفضاء التجاري. ولسوء الطالع، لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار من شأنه أن يزيل ما ترى الولايات المتحدة أنه ربط خاطئ وغير مقبول بين تقييم الخبراء للشفافية الواقعية وتدابير بناء الثقة والجهود الرامية إلى بدء مفاوضات لا معنى لها بشأن اتفاقات للحد من التسلح في الفضاء الخارجي لا يمكن التحقق منها.

والولايات المتحدة وروسيا بوصفهما أول دولتين ارتادتا الفضاء، وبوصفهما متنافستين سابقتين إبان الحرب الباردة تحاولان بناء شراكة إستراتيجية، تفهمان قيمة الإجراءات الثنائية لتعزيز الاستقرار والتقليل من فرص سوء الفهم. ونأسف لضياح فرصة العمل معا في هذا المجال. ومع ذلك، نرحب بوجود فرص جديدة لإجراء مناقشات موضوعية بشأن الشفافية المتعلقة بالفضاء الخارجي وتدابير بناء الثقة مع روسيا، وغيرها من الدول المرتادة للفضاء والناشئة في هذا المجال وخبراء المجتمع المدني.

إن الولايات المتحدة رائدة في استكشاف الفضاء الخارجي، ونحن نؤمن بتعزيز التعاون الدولي للاستمرار في استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه. ونحن مستعدون دائما لمناقشة الاقتراحات البناءة بشأن التدابير التي تحمي بيئة الفضاء الخارجي وتكفل إمكانية وصول الجميع إليه واستخدامه واستفادتهم منه. ويقدر وفدنا هذه الفرصة لمشاطرة موقف الولايات المتحدة إزاء هذه المسألة الهامة. وأدعو جميع الدول الأخرى المرتادة للفضاء إلى مواصلة هذا الحوار لكي يتسنى لنا الاستمرار في استكشاف الفضاء في ظروف يسودها التعاون والسلام.

السيد لندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية):
في البداية، أود أن أسجل رسميا إعرابي عن الشكر والتقدير

لا يمكن التحقق منها ونظم تحديد الأسلحة في الفضاء لوقف سباق التسلح المزعوم في الفضاء الخارجي.

بعبارة بسيطة، إن أي جسم يدور في الفضاء الخارجي أو يمر فيه يمكن أن يكون سلاحا إذا وُضع عن قصد في مسار ليصطدم بجسم فضائي آخر. وهذا يجعل التحقق من المعاهدة مستحيلا. وبالنظر إلى انتشار التكنولوجيا، تصبح الطريقة الوحيدة للتمييز بين ساتل معترض لمدار جسم آخر ومركبة خدمات مستقلة لا تشكل تهديدا هي التعرف على نية من يوجهها. وأفضل طريقة لمعرفة نية السلطات الوطنية هو فهم سياسة الآخر وإستراتيجيته الخاصة بالأنشطة في الفضاء.

وترفض الولايات المتحدة رفضا قاطعا افتراض أن تدابير بناء الثقة والشفافية ليست مفيدة إلا في إطار منع ما يسمى تسليح الفضاء الخارجي. في الحقيقة، هناك عدد من هذه التدابير القائمة بالفعل.

كما تؤيد الولايات المتحدة التدابير الثنائية غير الملزمة لتعزيز الاستقرار والتقليل من الشك الذي يكتنف العمليات العسكرية في الفضاء. فضلا عن أنه يمكن إجراء الحوار بشأن الدفاع والسياسات الوطنية والقيام بأنشطة تدابير بناء الثقة الثنائية على صعيد العمل. ومن الأمثلة على ذلك التبادل الوشيك بين خبراء الأمريكيين والروس في مجالي الإطلاق إلى الفضاء والتحكم في حركة السواتل العسكرية. وسيتم ذلك في إطار مجموعة أوسع لأنشطة التبادل العسكرية بموجب خطة العمل التشغيلية المتبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا.

لذلك، يؤسفني أنه يتحتم عليّ أن أشير إلى عدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق هذا العام مع روسيا على مشروع قرار للجمعية العامة بشأن دراسة إمكانية اتخاذ تدابير جديدة طوعية للشفافية وبناء الثقة. وكنا نأمل أن يبني مشروع القرار هذا على الاقتراحات المموسة التي قدمتها

دولية إضافية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي من شأنها تعزيز الإطار القانوني القائم.

حسبما ذكر في بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال المناقشة العامة، قدم الاتحاد الأوروبي إلى الأمين العام، مثلما طُلب، رد فعله على القرار ٧٥/٦١ المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" الذي عادة ما يقدمه الاتحاد الروسي. وفي رد فعله، قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحات ملموسة ترمي إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي لمنع التسلح في الفضاء الخارجي. وفي جملة اقتراحات أخرى، يقدم الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك شاملة بشأن أجسام الفضاء والأنشطة الفضائية، من شأنها أن تسهم في سد الثغرات الناشئة في الإطار الحالي.

وترى هولندا ضرورة اتخاذ بعض الخطوات قبل أن يكون من الممكن إجراء مناقشة دولية فعالة بشأن صك ملزم قانونيا فيما يتعلق بأمن الفضاء الخارجي. ولذلك السبب، تقترح هولندا فكرة مدونة سلوك أو قواعد للطريق كقنطرة انطلاق تركز على التزام الدول. يمنع تحول الفضاء الخارجي إلى حلبة للصراع. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على الدول أن تتأى عن أي أعمال، بما في ذلك التجارب، من شأنها أن تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بأي سائل أو أي جسم فضائي آخر.

وسيحدث وجود صك ملزم سياسيا مثل مدونة السلوك قدرا معينا من الأمن الإضافي في الفضاء. وسيؤثر بشكل إيجابي على المناخ الدولي والاستعداد لمناقشة قواعد دولية ملزمة قانونا بشأن أنشطة الفضاء الخارجي الأخرى والأمن في المرحلة المقبلة. وبطبيعة الحال، إن دعم جميع الدول التي تترتد الفضاء ضروري لإنجاز هذا الصك ولجعله فعالا.

لرئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية - الذي لسوء الطالع قد غادر - على عرضه المفيد جدا قبل هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر زميلي السيد هلغرن ممثل السويد على عرضه المعد إعدادا جيدا وعلى توضيحاته المتعلقة بالحالة الراهنة لما يجري في جنيف بشأن هذه المسألة.

وتود هولندا أن تذكر أن هذا العام يشهد الذكرى السنوية الخمسين لغزو الفضاء الخارجي الذي، بطبيعة الحال، بدأ بإطلاق الساتل المشهور سبوتنك. وفي هذا الشهر، نحتفل أيضا بالذكرى السنوية الأربعين لقانون الفضاء الخارجي، حيث أن ٤٠ عاما قد انقضت منذ دخول معاهدة الفضاء الخارجي حيز النفاذ، والتي استفدنا منها استفادة حسنة جدا. وعليه، فإن هذه المناقشة هي الأنسب موضوعا وتوقيتا.

من الواضح أن الكثير قد استجد منذ ذلك الحين. فقد أطلق عدد متزايد من السواتل إلى الفضاء الخارجي، وطُورت تكنولوجيا أكثر ذكاء، وزاد عدد الدول الناشطة في الفضاء. وبالتالي، أصبح العالم بأكمله معتمدا بصورة متزايدة على أنشطة الفضاء، أي على أجسام فضائية معرضة لأخطار شديدة. وبهذا، ازدادت بقدر كبير أهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وفي ضوء التطورات التكنولوجية التي جرت في العقود الماضية، من الضروري أن نُقر بأن الصكوك الدولية المتاحة لتوفير بعض القواعد والتنظيمات لأنشطة الفضاء الخارجي لم تتطور بنفس الوتيرة. بل إن هناك ثغرات كبيرة.

لذلك، فإن هولندا ترحب بإدراج العديد من الوفود في بيانها التي أدلت بها في دورة هذا العام للجنة الأولى الحاجة إلى تعزيز أمن الفضاء الدولي. ونحن نشاطرهما بصدق العديد من شواغلها ونود أن نؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير

الاستراتيجي في العالم وتقوض الاستقرار والأمن الدوليين. والأسلحة الفضائية تشكل خطرا كبيرا، ولا سيما من حيث القدرة القتالية التي تملكها وتغطيتها الشاسعة. ويمكن لنا أن نتوقع عواقب وخيمة لهذه التطورات في الفضاء الخارجي، ولذلك ما فتئنا نؤيد منع نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي وندعو المجتمع الدولي إلى العمل على التوصل إلى ترتيبات لتحقيق ذلك.

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في المؤتمر الدولي بشأن السياسات الأمنية الدولية، الذي عُقد في ميونخ في شباط/فبراير، إنه

”لا يسعنا أن نتحمل ظهور أنواع جديدة من الأسلحة العالية التقنية وحلبات المواجهة التي تزعزع الاستقرار، ولا سيما في الفضاء الخارجي. إن عسكرة الفضاء الخارجي... قد تنجم عنها عواقب لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتكهن بها ولا تقل حسامة عن نتائج بدء الحقبة النووية“.

كما أورد الرئيس بوتين معلومات عن مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي اشترك في صياغته الاتحاد الروسي والصين. ويراعي المشروع كل الاقتراحات التي طرحتها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خلال المناقشات التي جرت في المؤتمر بشأن عناصر الترتيب الدولي القانوني فيما يتعلق بتلك المسألة. والمعاهدة صيغت لسد الثغرات الموجودة في القانون الدولي للفضاء الخارجي وهي تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية أو التهديد بذلك، وتمثل ضمانا موثوقا به من تحويل الفضاء الخارجي إلى حلبة مواجهة.

وتجري المشاورات على قدم وساق مع الأطراف المهتمة بمشروع المعاهدة. ورحبت الغالبية العظمى من الدول

لقد أصبح الأمن الدولي في الفضاء مسألة تحتاج إلى علاج مُلِح. وهذا الإلحاح يتجسد في جدول الأعمال الدولي، وكذلك في التوصل إلى صفقة توافقية شاملة لبرنامج للعمل، وهو المطروح حاليا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وستتيح هذه الصفقة المجال إلى مناقشة موضوعية لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في عام ٢٠٠٨. ويمكن أن تصبح الصفقة خطوة هامة إلى الأمام، حيث أن إحراز التقدم في مجال الأمن في الفضاء الخارجي في الأعوام الماضية أعاقه غياب المناقشات الدولية بشأن هذه المسألة.

وهولندا مستعدة، من جانبها، للإسهام في هذه المناقشة وغيرها من المناقشات بشأن التوصل إلى وسائل فعالة لإحراز التقدم.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يود وفد بلدي أن ينضم إلى الوفود التي أعربت عن امتنانها للمشاركين في حلقة النقاش، التي حددت معالم مناقشتنا. ونود أيضا أن نُعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة على أنشطته الدعائية عن الساتل الروسي سبوتنك، الذي هو موضوع معرض في مقر الأمم المتحدة.

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإطلاق الساتل سبوتنك ١، الذي استهل عصر الفضاء. وهناك المئات من السواتل التي تدور حول الأرض اليوم، ويزداد نطاق استكشاف الفضاء الخارجي وأبعاده. وثمة فوائد علمية وعملية من هذه الأنشطة، كما نرى عددا متزايدا من الناس يشاركون في تلك الأنشطة. وثمة تطور دينامي في استكشاف الفضاء، مما يجعل من الممكن حل المشاكل بصورة مشتركة لصالح البشرية جمعاء. وثمة مثال جيد على ذلك، يتمثل في الهبوط الناجح للرواد الروس والمالييزيين أمس.

في نفس الوقت، يساورنا قلق بالغ إزاء نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. فهذه خطوة يمكن أن تعصف بالتوازن

وقد استمعنا باهتمام للبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. وفيما يخص الوفد الروسي، فإننا نؤكد على استعدادنا لمتابعة التعاون مع جميع الوفود، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة، بغية التوصل إلى تسوية مقبولة بشكل متبادل للمشاكل الحادة مثل منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

السيد تاشيباييف (كازاخستان) (تكلم بالروسية):
في البداية، نرحب بعقد هذه المناقشة في اللجنة الأولى وحلقة اليوم للنقاش فيما تحتفل جميع البشرية بالذكرى السنوية الخمسين لبداية استكشاف الفضاء.

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي يشكل إحدى أهم المهام التي تواجه المجتمع الدولي ومن أكثرها إلحاحا. وتنسم دلالة الفضاء بالنسبة للإنسانية ودلالته لضمان إحراز المزيد من التقدم في ذلك المجال بأهمية كبيرة. وقد أصبحنا نعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا الفضاء. وحتى الآن، من السهل أن نتخيل النتائج التي تترتب في حياتنا اليومية على تعطل التكنولوجيا الفضائية، ناهيك عن تعرض الفضاء للأنشطة العسكرية.

وغزو الفضاء من الناحية الموضوعية هو أحد أهم السبل لحل المشاكل العالمية للبشرية، بما في ذلك فيما يتعلق بالطاقة، والمعلومات، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، ومكافحة الكوارث الطبيعية. وفي الوقت نفسه، يمكن للنمط الخاطئ للتطور أن يحول الفضاء إلى ميدان جديد للمجابهة العسكرية ويؤدي إلى تهديدات جديدة للجميع. ويمكن لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أن يؤدي إلى تقويض جميع الاتفاقات والهيكل القائمة لتحديد الأسلحة، وخاصة في المجال النووي. ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن ينشئ احتلالا في التوازن العسكري وجوا لعدم الثقة والشك، من المحتمل أن يدفع

باقتراحنا. ويتطلع العديد من الدول إلى العمل الموضوعي في ذلك المجال. ونشجع جميع البلدان على المشاركة في ذلك العمل.

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، شاركنا مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، الذي نلتزم تماما بأهدافه ومقاصده. وكما هو معلوم جيدا، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قدمت روسيا مشروع قرار للجنة الأولى بشأن اتخاذ تدابير لضمان الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، يهدف إلى النظر في تلك التدابير وإلى ضمان تمكن الدول الأعضاء من أن تقدم للأمين العام اقتراحات محددة بشأن التدابير التي من شأنها تيسير السلام والأمن والتعاون الدولي ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نؤمن بأن الدعم الواسع الذي قدمه المجتمع الدولي للقرار في الدورة السابقة كان دليلا واضحا على الأساس الجيد لزيادة تطوير الأنشطة المتعددة الأطراف في ذلك المجال.

وهذا العام، سيقدم الوفد الروسي وبصورة مشتركة مع الشركاء الصينيين، مشروع قرار مماثل. ونرحب بالعدد المتزايد لمقدمي مشروع القرار، الذي قد وصل إلى ٢٥. ويتمشى مشروع قرارنا مع القرار المماثل الذي اتخذ العام الماضي. والمحور الأساسي لمشروع القرار هو هئية الظروف لدراسة مشتركة إضافية للشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها. ومشروع القرار يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم اقتراحاتها بشأن الموضوع للأمين العام. ونحن على استعداد لمتابعة الحوار البناء والتعاون بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي ومقتنعون بأن ذلك التعاون سيكون في خدمة المصالح الأمنية لجميع البلدان وسيعزز الأمن والاستقرار الدوليين.

من أن كازاخستان ليست عضواً رسمياً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فإنها انضمت إلى مبادئ النظام في سياستها للتصدير لعدة أعوام الآن. ونعرب عن أملنا بأن يُنظر في طلب كازاخستان الانضمام إلى النظام بشكل إيجابي، في الدورة المقبلة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وفي هذا القرن الجديد، تشكل السياسات المواقبة للتطور أمراً أساسياً لمكافحة التهديدات الجديدة. ويلزم أن ندرك التهديد العالمي للإنسانية بأكملها. ولا بد من التصدي للتحديات الجديدة باستجابة جديدة وأكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن مهمتنا هي أن نبذل جهوداً جماعية لتحقيق تلك الغاية. ومن الناحية الأخرى، إذا أخفقنا في القيام بذلك، وإذا بدأت بعض البلدان متابعة نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، فإن الدول الأخرى التي لديها القدرات اللازمة ستضطر إلى اتخاذ التدابير المضادة الكافية.

ويشكل التعاون في الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي الشرط المسبق الرئيسي لمنع التهديد الحقيقي لحدوث سباق للتسلح هناك. وكازاخستان تؤيد مشروع القرار بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. ولو حظ أن عدد مقدمي مشروع القرار يزداد، وهو أمر يمكن أن ييسر بالخطوات الأولى نحو عقد اتفاق شامل لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ولضمان أمن الأجسام الفضائية. وكازاخستان على استعداد للتعاون في ذلك الصدد مع جميع الدول المهتمة وتناشد جميع البلدان تأييد مشروع القرار.

كما أن كازاخستان تؤيد مبادرة الاتحاد الروسي بالالتزام بالألا تكون الدولة البادئة بنشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتلك خطوة جديدة للغاية وتتسم بالمسؤولية. وتناشد جميع الدول، وخاصة الدول التي لديها إمكانية فضائية كبيرة، أن تحذو حذو الاتحاد الروسي. واتخاذ

الدول الأخرى إلى استحداث منظومات مماثلة في الفضاء، مما يؤدي إلى تقويض الأمن بالنسبة للجميع.

ويزداد باستمرار عدد البلدان القادرة على نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وتحويل الفضاء إلى مسرح محتمل للنشاط العسكري يمكن أن يمثل تهديداً حقيقياً للاستقرار الاستراتيجي وللأمن الدولي. وتشارك حالياً أكثر من ١٣٠ دولة في الأنشطة الفضائية، إما من خلال برامجها الفضائية أو من خلال برامج تعتمد على معلومات من مصادر فضائية، بما في ذلك الأجسام ذات الصلة بالأسلحة.

ومع ذلك، ينشأ حتى الآن سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بسبب مجموعة من الاتفاقات الدولية. وفي الوقت الحاضر، تتمثل مهمتنا الحقيقية في ضمان أن يبقى ذلك الحال ما هو عليه. ويجب أن يكون الفضاء مجالاً للتعاون وخالياً من الأسلحة، وأن تتمكن الإنسانية من مواصلة استخدام الفضاء للأغراض السلمية. وأمامنا فرصة حقيقية لمنع الفضاء من أن يصبح مجالاً للمجاهدة العسكرية.

إننا لا نريد أن نشهد مجاهدة عسكرية في الفضاء الخارجي. وكازاخستان ليست لديها خطط الآن أو في المستقبل لبناء أي نوع من الأسلحة أو نشرها في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن كازاخستان، وهي موطن أكبر وأول مركز للفضاء في العالم، وهو بايكونور، تتابع بفعالية برنامجاً فضائياً وطنياً سلمياً، يشمل بناء مجمع بايتيريك للصواريخ، الذي سيمكن كازاخستان من دخول السوق العالمي للخدمات الفضائية والحصول على تكنولوجيا جديدة.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، انضمت كازاخستان إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. كما ظللنا نسعى بهمة للانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهو أمر لازم لتطوير أنشطتنا الفضائية. وبالرغم

وإذ تقدر الدور الإيجابي لمعاهدة الفضاء الخارجي والصكوك القانونية الأخرى، ينبغي لنا أيضاً أن ندرك أنه نظراً لقصور الظروف التاريخية وتطور تكنولوجيا الفضاء، فإن النظام القانوني القائم المتعلق بالفضاء الخارجي ينطوي على نقائص واضحة ولا يمكن أن تمنع عسكرة الفضاء الخارجي أو قيام سباق تسلح فيه. ولا بد من الإشارة بصورة خاصة إلى أنه جاري تنفيذ برنامج طموح للدفاع الصاروخي، والأخطر من ذلك أنه قد يجري نشر بعض المنظومات ذات الصلة في الفضاء الخارجي. والأثر السلي المحتمل لذلك البرنامج على الاستقرار الاستراتيجي الدولي وعلى الثقة المتبادلة بين البلدان مدعاة للقلق البالغ.

ولمواجهة هذا الواقع، ينبغي تحسين النظام القانوني الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي وأن يتم تحديثه بصورة مستمرة كيما يواكب تطورات عصرنا. ومن الواضح أن التفاوض وإبرام صك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي يصلح عيوب الآلية القانونية القائمة هو السبيل الأساسي الوحيد للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي وقيام سباق تسلح فيه وصون أمنه.

والمجتمع الدولي قد توصل إلى فهم مشترك في هذا الصدد. وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً وبأغلبية ساحقة، اتخذت الجمعية العامة قرارات متعاقبة ذات صلة تطالب مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة والتفاوض حول اتفاق متعدد الأطراف جديد بشأن الفضاء الخارجي. وخلال العامين الماضيين، عقد مؤتمر نزع السلاح مناقشات مثمرة حول مسألة الفضاء الخارجي. ومن منطلق سياسي وقانوني وتقني واقتصادي، واصلت الأطراف تبادل الآراء بشأن التعريف والنطاق والتحقق وتدابير بناء الثقة وغيرها من المسائل فيما يتعلق بصك قانوني قد يوضع في المستقبل. ومن نافلة القول، إن مؤتمر نزع السلاح قد أوفى بالشروط المتعلقة بمعالجة مسألة الفضاء الخارجي بصورة موضوعية.

تلك الخطوة الأولى من جانب دولة معينة يمكن أن يعزز بقدر كبير الثقة المتبادلة والدافع إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ريثما نتمكن من التوصل إلى اتفاق على وثيقة عالمية، من أجل فائدة جميع الدول بدون استثناء. وبذلك الصنيع يمكننا تفادي الاضطرار في المستقبل إلى معالجة مشكلة القضاء على الأسلحة في الفضاء الخارجي والحطام الفضائي، على النحو الذي ذكر بالفعل، بالطريقة التي يواجهها بها اليوم القضاء على الأسلحة النووية والكيميائية للدمار الشامل بينما نعالج بشكل متزامن انعدام الموارد اللازمة لتنميتها المستدامة.

السيد لي ينغ (الصين) (تكلم بالصينية): يوافق هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وعلى مدى نصف قرن، ازدادت مشاركة البلدان في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بل واستفادت أعداد أكبر من البلدان من تكنولوجيا الفضاء الخارجي. ولم تكن حياتنا أكثر ارتباطاً بالفضاء الخارجي مثلما هي اليوم. والسلام والأمن في الفضاء الخارجي يؤثران على رفاه البشر في أنحاء العالم. وعلى البشرية التزام مشترك بصون أمن الفضاء الخارجي.

ومع ذلك، فمنذ اللحظة التي انطلق فيها الإنسان إلى الفضاء الخارجي، يلوح في الأفق باستمرار خطر عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. ويبدل المجتمع الدولي جهوداً حثيثة لضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ومعاهدة الفضاء الخارجي المبرمة قبل أربعين عاماً وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة اللاحقة تشكل الإطار القانوني الدولي لتنظيم السلوك وصون الأمن في الفضاء الخارجي. وقد اضطلعت بدور هام في تعزيز الاستكشاف والاستغلال السلميين للفضاء الخارجي.

والصين تؤيد بدء العمل الموضوعي في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في مرحلة مبكرة، بغية التفاوض على الصك القانوني اللازم وإبرامه في نهاية المطاف. ولهذا الغرض، ما فتئنا نعمل مع الأطراف الأخرى بنشاط. وقد تشاورت الصين وروسيا مع الدول المعنية بشأن مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. والصين يحدوها أمل وطييد بأن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن، كيما تبدأ العملية التفاوضية.

وفيما يتعلق بالحطام الفضائي، أود الإشارة إلى أن هذه المشكلة كانت قائمة منذ فترة من الوقت. وهناك الآن كثير من الحطام في الفضاء الخارجي، معظمه لا صلة للصين به. ووفقاً للإحصاءات، هناك بالفعل قرابة ١٠.٠٠٠ قطعة من الحطام الفضائي يزيد قطر القطعة منها على ١٠ سنتيمترات؛ وأكثر من ٤٠ في المائة من هذا الحطام يخص الولايات المتحدة. وينبغي ملاحظة أن الولايات المتحدة ليست في موقف يسمح لها بتوجيه أصعب الاتهام إلى الصين بشأن هذه المسألة.

وحكومة الصين تولي أهمية كبيرة للمشاكل التي يسببها وجود حطام في الفضاء. وقد شاركت الصين بشكل مسؤول في الحوادث بشأن الحد من الحطام التي أجرتها حول الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية، في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بغية استكشاف السبل والوسائل لتسوية المسألة بصورة مناسبة.

السيد تشانغ دونغ - هي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن صادق شكر وفدي لعضوي حلقة المناقشة، السيد براشيه، رئيس لجنة استخدام الفضاء

والصين تؤيد بدء العمل الموضوعي في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في مرحلة مبكرة، بغية التفاوض على الصك القانوني اللازم وإبرامه في نهاية المطاف. ولهذا الغرض، ما فتئنا نعمل مع الأطراف الأخرى بنشاط. وقد تشاورت الصين وروسيا مع الدول المعنية بشأن مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. والصين يحدوها أمل وطييد بأن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن، كيما تبدأ العملية التفاوضية.

وفي دورة اللجنة الأولى هذا العام، سيشارك وفد الصين في تقديم مشروع قرارين معنونين "منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي" و "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي". وأملنا أن يحظى مشروع القرارين بأكثر تأييد ممكن.

وألاحظ أن ممثل الولايات المتحدة أدلى بملاحظات معينة لا داعي لها في بيانه بشأن تجاربنا في الفضاء. ولقد أثارت الولايات المتحدة ما يزعم أنها شواغل إزاء التجارب التي تجربها الصين. وفي حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة سعت بنشاط في مؤتمر نزع السلاح إلى عرقلة العملية التفاوضية بشأن الفضاء الخارجي. وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقاً بالأمن في الفضاء الخارجي، حري بها أن تعدل عن موقفها السليبي فيما يتعلق بالفضاء الخارجي في أسرع وقت ممكن وأن توافق على التفاوض في المؤتمر على صك جديد بشأن الفضاء الخارجي.

وما حدث فعلاً، أن الولايات المتحدة انتهجت في العام الماضي سياسة جديدة بشأن الفضاء الخارجي، زاعمة أنها تسعى إلى حرية الحركة في الفضاء الخارجي والحفاظ على الحق في عرقلة جهود البلدان الأخرى لتطوير أنشطة في

ولأن القطاع الصناعي يشارك في أنشطة الفضاء بشكل متزايد، فإن البيئة الفضائية تتغير بشكل سريع. والحوادث الاصطناعية بين الأنشطة المدنية والعسكرية في الفضاء تدوب بالفعل. وبالتالي، فإن الأمر ذا الصلة الوثيقة بالموضوع فعلا هو أن لجنة أسلحة الدمار الشامل أوصت في تقريرها في عام ٢٠٠٧ بما يلي:

” [و] ينبغي للدول تطوير النظم والمؤسسات الدولية لقضايا الفضاء حتى يتسنى التعامل مع الجوانب سواء العسكرية أو المدنية في سياق واحد“ (A/60/934، المرفق ١، الفقرة ٤٥).

وفي ذلك السياق، نتطلع إلى أن نشهد إجراء حوار فعال بين المنتديات الدولية ذات الصلة، مثل مؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنتين الأولى والرابعة التابعتين للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

والشفافية وتدابير بناء الثقة عنصران يتسمان بأهمية كبيرة لضمان التعاون المتعدد الأطراف من أجل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، ثمة نداء عاجل لزيادة الشفافية والثقة بين الدول الكبرى في ما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وقد يلزمنا أن نبدأ بالسعي إلى تعزيز الالتزام العالمي بالاتفاقات والترتيبات القائمة، مثل اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ومدونة لاهاي لقواعد السلوك، وأن نكفل الامتثال الكامل لهذه الاتفاقات والترتيبات. ولعل وثائق مؤتمر نزع السلاح التي قدمتها بعض الدول، بما فيها كندا والاتحاد الروسي والصين، فضلا عن تقرير المؤتمر الذي عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في نيسان/أبريل الماضي، تزودنا بحافز جيد للتفكير في استكشاف السبل لتعزيز الشفافية وبناء الثقة.

الخارجي في الأغراض السلمية، والسيد هيلغرن، زميلي من جنيف، على بيانها الممتازين بشأن أنشطة وانجازات اللجنة ومؤتمر نزع السلاح.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لإطلاق الاتحاد السوفياتي الأول ساتل اصطناعي والذكرى السنوية الأربعين للتوقيع على معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي توفر نظاما أساسيا للقانون الدولي للفضاء. وخلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، تطورت تكنولوجيا الفضاء بشكل مطرد، حتى أصبح العالم اليوم يعتمد عليها اعتمادا كبيرا في مجموعة واسعة من الأغراض، بدءا بالأرصاء الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة الكوارث والبحث الطبي وانتهاء بالاستطلاع.

وتتوقف عملية العولمة ذاتها على ضمان الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وبالتالي، فإن لجميع الدول، المرتادة للفضاء وغير المرتادة للفضاء على حد سواء، مصلحة حيوية في ضمان أن يبقى الفضاء تراثا مشتركا للبشرية، وهي تتحمل فعلا مسؤولية عن القيام بذلك العمل. ومع ذلك، لا يمكننا أن نعتبر الحصول غير المقيد والأمن على موارد الفضاء أمرا مسلما به. فالطيف الترددي اللاسلكي يكاد أن يبلغ درجة التشبع والمواقع المدارية مزدحمة بشكل كثيف. وتعرض السواتل والمركبات الفضائية للتهديد بشكل متزايد من جراء الحطام الفضائي الذي من المحتمل أن تستهدفه الأسلحة الفضائية.

وعلى النحو الذي أشار إليه المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح في أحدث تقرير له، فإن تكنولوجيا الفضاء، مثل تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، هي بحكم طابعها مزدوجة الاستعمال. فضلا عن ذلك،

الأطراف بشأن الأمن الدولي ونزع السلاح يشكل صكوكا لا غنى عنها وقادرة، عمليا، على تنسيق القواعد الدولية للسلوك لجميع الدول بدون استثناء. ونؤمن بأن الأمن الدولي لا يمكن تجزئته. وبذلك الفهم وحده يمكننا وقف تدني استيعاب مفاهيم السلام والأمن والاستقرار والتنمية، وهي مفاهيم مقدسة بالنسبة لشعوب دولنا، وكفالة تمتع عالمنا بالأمان حقا.

وإذ أعود إلى الموضوع قيد المناقشة، نود مرة أخرى أن نؤكد على تأييدنا للاقتراح بشأن التوصل إلى مشروع اتفاق بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بيلاروس أن تنشأ، في إطار مؤتمر نزع السلاح، لجنة مخصصة لمناقشة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. كما ندعو إلى اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الثقة والأمن في الفضاء.

ويرمي بلدي أن التدابير الجديدة لبناء الثقة والأمن في الفضاء الخارجي ينبغي أن تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير الصكوك القانونية الدولية القائمة. والعديد من الدول تؤيد بفعالية فكرة وضع مدونة لقواعد السلوك للدول لضمان الأمن في الفضاء الخارجي. ونسمع مرارا وتكرارا أنه نظرا لعدم وجود توافق في الآراء بين الدول الرئيسية حيال مدى استصواب بدء العمل بشأن وضع مشروع معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن اعتماد مدونة عالمية للسلوك بشأن تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي سيكون البديل الأكثر قبولا.

ويشارك بلدنا في برنامج سلمي للفضاء الخارجي، ونلاحظ أن وضع مدونة لقواعد السلوك سيكون أمرا مفيدا لتعزيز السلامة في الفضاء الخارجي. وهذا الصك ضروري بشكل خاص لضمان شفافية أكبر، والحد من الحطام

إن جمهورية كوريا، بوصفها بلدا يتابع بفعالية الأنشطة الفضائية السلمية، ترى أن التأثير المحتمل لانتشار الحطام الفضائي على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي يشكل مصدرا كبيرا للقلق. وهو ليس تهديدا يقتصر على الدول المرتادة للفضاء؛ ويوجد دائما احتمال إلحاق الضرر على الأرض أيضا، على النحو الذي شوهد في حالة ارتطام الساتل النووي الروسي، كوزموس ٩٥٤، في شمال كندا في عام ١٩٧٨. وفي ذلك الصدد، نقدر تأييد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في جلستها رقم ٥٧٢ هذا العام، للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي. والمبادئ التوجيهية تنص على نحو صائب على تفادي التدمير الدولي لأي مركبة فضائية في مدارها والأنشطة الضارة الأخرى، فضلا عن الحد من الحطام الذي يطلق خلال العمليات العادية.

وينوه وفدي بقواعد الطريق أو قواعد حسن السلوك، وفقا للتعبير الذي استخدمه السيد براشيه، رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويمكن تطوير تلك القواعد إلى صكوك ملزمة قانونا.

إن الدافع إلى ارتياد الفضاء واستكشاف النجوم ظل دائما يشكل حلما تشغف به الإنسانية. وبفضل التطورات العلمية والصناعية، استكشفنا بشكل ناجح سبل تحويل ذلك الحلم إلى واقع. والآن، من واجبنا أن نظهر أن السعي إلى استخدام السلمي والتعاوني للفضاء الخارجي أمر يخدم مصالحنا الأساسية. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا نحو إضفاء الطابع العالمي على النظم الدولية القائمة لتنظيم الفضاء الخارجي وزيادة تنفيذها الفعال، وأيضا وبالترادف توسيع نطاقها وبعدها.

السيد كوليسويك (بيلاروس) (تكلم بالروسية):
ترى بيلاروس أن نظام الأمم المتحدة للاتفاقات المتعددة

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال جلسة رسمية للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، السفير بادجي، على توليكم منصبكم الرفيع. وهذه ليست المرة الأولى التي تظهر فيها السنغال، من خلال أفضل دبلوماسيها، التزامها العميق نحو مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نتذكر تعاوننا المثمر مع وفدكم في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وفي إطار برنامج الرؤساء الستة للتعاون.

واليوم، أود أن أعود إلى الحدث الذي شهدته هذه القاعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وأعني: الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. والاجتماع نظمته بولندا، بوصفها المقدم الوحيد لقرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومملكة هولندا بوصفها البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشارك في الاجتماع قرابة ٤٠ وزيرا للخارجية فضلا عن كبار الممثلين الآخرين لأكثر من ١٢٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة وللمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمنظمات غير الحكومية. وشاركت في رئاسة الاجتماع السيدة آنا فوتيغا، وزيرة خارجية بولندا، والسيد مكسيم فرهاغن، وزير خارجية هولندا، الذي أدلى بالبيان الافتتاحي.

وأكد حضور الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرابة ٤٠ وزيرا للخارجية وغيرهم من الممثلين من أكثر من ١٢٠ دولة على إسهام تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأبرزنا الدور الهام الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في التصدي للخطر المتزايد لأسلحة الدمار الشامل. ونحن راضون عن الدعم الكبير الذي أعرب عنه الوزراء لتعددية

الفضائي، وتحسين نظم المراقبة بغية ضمان سلامة المدار الأرضي المنخفض.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن تلك الصكوك لن تكون ملزمة قانونا. ولذلك، نرى أن الأمن الحقيقي للفضاء لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتماد اتفاق شامل لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونرى أن الاتحاد الروسي قدم إسهاما حقيقيا في منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من خلال الوقف الطوعي الذي بموجبه لن يكون الاتحاد الروسي الدولة البادئة بوضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهي مبادرة انضمت إليها دول أخرى. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد بيان مماثل من جانب رؤساء الدول الأطراف في معاهدة الأمن الجماعي وهي: الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

وإذ تأخذ ذلك في الاعتبار، فإن بيلاروس تؤيد الوقف الطوعي بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء، ونعتقد أنه ينبغي أن يشمل ذلك الوقف جميع الدول التي لديها قدرات الإطلاق الفضائية أو برامج لاستكشاف الفضاء. ونرى أن استراتيجية الخطوة - خطوة بشأن تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي لا يمكن أن تكفل بالنجاح إلا حينما تتمتع جميع الدول التي لديها إمكانية فضائية، عمليا، عن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وتمضي بشكل تدريجي نحو إبرام صكوك ملزمة قانونا يمكن أن تضمن فرض حظر تام وشامل على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن موضوع جوانب نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي. ونستأنف الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وكان موقف بولندا يتمثل دائما في أنه ينبغي تعزيز الأمم المتحدة بغية التصدي الفعال للتحديات الحالية، مع التركيز على المسائل في مجال الأمن الدولي. وكان الاجتماع الرفيع المستوى دليلا على أن الأمم المتحدة ما زالت مؤسسة بالغة الأهمية لبلورة الحلول المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ودعمها.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر زملاءنا الهولنديين على التعاون الكامل في التحضير لهذه المناسبة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير روجيليو فيرتر، والسفير سيرغيو دوراتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ولفريقيهما، على المساعدة والدعم اللذين قدموهما في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى.

السيد النصر (قطر): نظرا للزخم الذي تعيشه الآن

اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بعد عشر سنوات من دخولها حيز النفاذ، سوف نركز في كلمتنا على هذا الجانب الهام. واستهل كلمتي بأن أعرب عن تقديرنا للسيد روجيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولجميع الخبراء المتكلمين. إن هذه المناسبة الهامة تمثل خطوة إيجابية صوب تحقيق هدف القضاء الشامل والكامل على الأسلحة الكيميائية. ونتوجه بالشكر أيضا إلى أصدقائنا في وفد بولندا لتقديمهم مشروع القرار المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وإلى أصدقائنا في وفد هولندا أيضا لتنظيمهم في الشهر الماضي للاجتماع الرفيع المستوى. بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ.

وانطلاقا من التزام دولة قطر بمسؤولياتها عن أداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين، فقد وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٣ على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج

الأطراف بوصفها السبيل الحقيقي للتصدي بفعالية للتحديات والتهديدات المتعلقة بالأمن وعدم الانتشار.

وكان الاجتماع مناسبة هامة لترع السلاح وعدم الانتشار خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. كما دلل الاجتماع على الاهتمام القوي للمجتمع الدولي، بالعمل في إطار الأمم المتحدة، بأن يكون مشاركا بفعالية في تعزيز القواعد والأنشطة الرامية إلى استئصال خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي البيان الختامي للاجتماع، الذي أبرز الآراء التي جمعناها خلال التحضيرات للاجتماع، أحيينا ذكرى جميع ضحايا الأسلحة الكيميائية. وأكدنا مجددا على التزامنا بتعددية الأطراف وبأغراض الاتفاقية وأكدنا على أن التنفيذ الكامل للاتفاقية والانضمام العالمي لها يشكلان أمرا أساسيا لبلوغ هدفها ومقاصدها.

وأكد الاجتماع على أهمية أن تقوم جميع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد بالانضمام إليها بدون تأخير. وكما قالت السيدة آنا فوتيغا، وزيرة الخارجية البولندية، خلال الاجتماع الرفيع المستوى، فإننا نأمل أن تعمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، باعتبارهما نموذجين ناجحين لتعددية الأطراف، بوصفهما كمتالين جيدين للمجالات الأخرى لترع السلاح وعدم الانتشار. كما يحدونا الأمل في أن نتمكن، باستخدام هذين النموذجين بوصفهما أساسا، من التغلب على أي حالة جمود أو أزمة في ذلك المجال.

ويسرنا أيضا أن الاجتماع الاستثنائي عقد هنا في الأمم المتحدة. ولو حظ أن الاجتماع كان نموذجا جيدا لبناء التلاحم بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتعامل مع نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بذلك التعاون ونأمل في زيادة تطويره.

وفي ما يتعلق بالإعلانات وعمليات التفتيش التي نصت عليها الاتفاقية، قامت اللجنة القطرية بالإعلان السنوي عن المرافق طبقاً للمادة السادسة من الاتفاقية، وكذلك استيراد وتصدير المواد الكيميائية المدرجة فيها. وتلبية لتلك الإعلانات، قامت المنظمة بإجراء عمليات تفتيش لثلاثة مرافق في الدولة خلال الفترة السابقة. وكانت نتائج التفتيش مطابقة للإعلانات ومتطلبات الاتفاقية. وأشادت المنظمة بحسن التنظيم والتنسيق والتعاون التام بين فريق التفتيش واللجنة الوطنية والقائمين على المرافق.

وأخيراً، تعتبر دولة قطر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عنصراً هاماً من عناصر النظام العالمي المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن، ما زالت التهديدات الناجمة عن هذه الأسلحة تشكل مصدراً للقلق. وعلى المجتمع الدولي مواصلة الجهود الواقعية لكبح هذه التهديدات المتزايدة؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية؛ والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول وبرامجها التكنولوجية في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فحسب وبدون تمييز، وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية. وفي هذا السياق، يجب على الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تعمل على التخلص منها للحفاظ على مصداقية الاتفاقية. ونحن نرحب بالجهود التي قامت بها بعض الدول في هذا السياق مؤخراً.

وختاماً، نؤكد لكم مرة أخرى أن دولة قطر ستواصل دعمها لجميع الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية، التي نؤمن بأنها إحدى الأدوات الهامة في النظام المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٩٢، وصدقت عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. كما عملت دولة قطر بتشريعاتها على تنفيذ التزاماتها نحو هذه الاتفاقية على الوجه الأكمل، ففي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ صدر القانون رقم ١٧ لعام ٢٠٠٧ المعني بحظر الأسلحة الكيميائية، ويعكس مدى اهتمام الدولة بتفعيل غايات وأهداف الاتفاقية. كما أنشئت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ باعتبارها الجهة المناطة بها وضع الإجراءات والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ وتلبية الإجراءات التطبيقية لهذه الاتفاقية مع الجهات المعنية بالدولة وخارجها. وقامت اللجنة منذ توليها المسؤولية بدور كبير في مجال التوعية والتثقيف، وذلك بعقد العديد من الندوات والدورات وحلقات العمل تحت إشراف خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، حلقة عمل إقليمية حول التشريعات والتدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وشارك فيها ممثلون من دول مجلس التعاون الخليجي من ذوي الاختصاص.

وتأكيداً لاستمرار نهج الوقاية من الأسلحة الكيميائية، عقد العديد من دورات الحماية من الأسلحة الكيميائية لمنسوبي القوات المسلحة وجهات الاستجابة الأمنية والمدنية المساندة لها. ولاعتقادنا بشمولية هذا النهج، الذي تتبعه الدولة في نفس السياق، عقدت ندوة خاصة بالاستعداد الأممي لدورة الألعاب الآسيوية في الدوحة عام ٢٠٠٦، وتتعلق الندوة بمكافحة الإرهاب الكيميائي.

وتأكيداً لاهتمام دولة قطر بتعددية الأطراف في مجال تنفيذ الاتفاقية، استضافت دولة قطر هذا الشهر الاجتماع الإقليمي الخامس للهيئات الوطنية للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدوحة، وكان أرضية مفيدة لتبادل الخبرات في تنفيذ بنود الاتفاقية.